مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

العدد الثاني – مايو ٢٠٢١– المجلد الخامس

أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين فترة بقائه وتقلبات أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية

د/ يوسف صلاح عبدالله حسن[1]
مدرس المحاسبة والمراجعة
معهد العجمي العالي للعلوم الإدارية

ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة،واختبار العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم بالإضافة إلى اختبار تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغير مُعْدل لتلك العلاقة للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية. وتم إجراء دراسة تطبيقية لإختبار فروض البحث على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بلغت ٤٣ شر كة خلال الفترة من٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨. أكدت نتائج البحث على وجود علاقة سالبة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم، كما أوضحت أن المتغيرات الحاكمة المتمثلة في حجم الشركة ونسبة الرفع المالي ونتيجة نشاط الشركات من ربح أو خسارة لها تأثير معنوي سالب على التقلبات في عوائد الأسهم ماعدا متغير نسبة الرفع المالي كان تأثيرها معنوياً إيجابيً، كما أكدت نتائج البحث على أن التخصص كمتغير مُعْدل للعلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد أسهم الشركات ليس له تأثير معنوي على هذه العلاقة.

الكلمات المفتاحية: التقلبات في عوائد الأسهم– فترة بقاء مراقب الحسابات – التخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

[1]E.mail:youssefsalah9@gmail.com

The Effect of the Industrial Specialization of the Auditor on the Relationship Between Auditor Tenure and Stock Return Volatility: An Applied Study on Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

This paper aims to Study and examination the relationship between auditor tenure and the stock price volatility addition to examination the effect of the auditor's specialization in the industry as a moderating variable on relationship for the companies listed on the Egyptian stock exchange. The sample include of 43 companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2014 to 2018 was selected and two hypotheses were formulated and analyzed using simple and multivariate regression. The results of the study indicate that the existence of a negative relationship between of auditor tenure and the volatilities of stock returns. It also showed that the control variables include of the company size and the financial leverage and the result of the company's' operation in terms of profit or loss have a negative significant effect on stock price volatility except for the variable of financial leverage, It has a positive significant. The results of the research also indicate that specialization as the moderating variable of the relationship between the auditor tenure and the stock price volatility was does not have effect on this relationship.

Key words: The Stock Returns Volatility; Auditor Tenure; The Industrial Specialization of the Auditor

١ – مقدمة

عرف مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي The International Audit and Assurance Standard Board (IAASB)، المنبثق عن (IFAC)، أن المراجعة تعدا فحصًا مستقلًا وتعبيرًا عن الرأي حول القوائم المالية للمشروع عن طريق مراقب حسابات معين وفقًا لشروط تعيينه ومتطلبات قانونية ومتطلبات أداء محددة. لقد حظيت المراجعة كآلية من آليات حوكمة الشركات باهتمام كبير من قبل الباحثين. ويظهر دورها جليا في التخفيف من مشاكل الوكالة بين المساهمين والمديرين حيث أن مراقب الحسابات يقدم تأكيدات مستقلة لأصحاب المصلحة في الشركات بأن القوائم المالية التي يقوم تقوم إدارة عميل المراجعة أنها أعدت طبقا للمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (Watts &Zimmerman, 1983). وتلعب المراجعة أيضًا دورًا هاماً في حماية حقوق المستثمرين من خلال الكشف عن المعلومات التي لايمكنهم الإطلاع عليها(عدم التماثل في المعلومات) (Newman, Patterson, & Smith, 2005)، وتنفع الإدارة من خلال المراجعة بالتأكيد على مصداقية المعلومات المالية المقدمة من الإدارة.

ويعد تقرير المراجعة (KPMG, 2008) هو المنتج النهائي لعمليات المراجعة ويصدره المراجع معرباً عن رأيه حول عدالة وصدق القوائم المالية. وتشتمل إجراء المراجعة الحصول على دليل إثبات حول المبالغ الظاهرة في القوائم المالية وذلك من خلال تقييم مدى ملاءمة التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة، و تعد جودة تقرير المراجعة أحد المتطلبات الأساسية لتحسين مصداقية القوائم المالية التي تقدم لأصحاب المصالح لذلك فإن جودة المراجعة تعد عنصرا أساسيا في تحسين مصداقية القوائم المالية لمستخدمي المعلومات المحاسبية. وأوضح (Fairchild, (2008 أن عمليات المراجعة تضيف مصداقية إلى المعلومات المالية من خلال التحقق المستقل للتقارير المالية التي قامت الإدارة بإعدادها، وبالتالي تنخفض مخاطر المستثمر. وتنعكس مصداقية التقارير المالية في ثقة مستخدمين في التقارير المالية التي تم مراجعتها .(Watkins, Hillison, and Morecroft, 2004). وركز الإطار المفاهيمي الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على التقرير المالي واستقلال مراقب الحسابات.(Carmichael 1999). وطبقا للنشرة (SFAC No. 1) الخاصة بمفاهيم المحاسبة المالية فإن القوائم المالية يجب أن تراجع من قبل مراقب للحسابات لزيادة الثقة والمصداقية في هذه القوائم. واعترف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين عام ١٩٩٤ (1994) AICPA بأهمية تصور المستثمر حول استقلال المراجع، ويقول (2000) Elliott الرئيس السابق للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين أنه يعتقد أن المظهر يكون هاماً جداً، وتتطلب أسواق رأس المال الثقة في القوائم المالية وتقارير المراجعة.

ويعد مراقب الحسابت من حراس الأسواق "gatekeepers" العامة للأوراق المالية (SEC 2001, III.A) . ومن ثم زاد الاهتمام بقضايا استقلاله وفترة بقائه وجودة المراجعة، ونتيجة لزيادة فضائح التقارير المالية في الشركات الكبرى، مثل Enron و Worldcom في الولايات المتحدة أدت إلى التشكيك في استقلال مراقب الحسابات (Wall Street Journal 2002, Feb. 26, A6 & Feb. 11, A8). و نتيجة لذلك زادت مخاوف المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين بشأن المصداقية في تقرير المراجعة الذي يقدمها مراقب الحسابات (Bricker, 2002). حيث أن العديد من مستخدمي القوائم المالية لديهم توقعات مختلفة لوظيفة المراجعة عن ما يتم تقديمه بالفعل لذلك يوجد دعوة لإجراء تغييرات شاملة في مهنة المراجعة للتأكيد على تحسين جودة المراجعة (Auditing Profession 2002) . و تثير فضحية شركة آرثر أندرسون للمراجعة Arthur Andersen بفشلها في اكتشاف الخداع المحاسبي الذي قامت به شركة إنرون Enron's، ظهور قضايا متعلقة بجودة المراجعة. ويؤكد واضعوا السياسات المحاسبية والمنظمون على أن طول فترة العلاقة مع عميل المراجعة يكون لها تأثير سلبي على استقلال مراقب الحسابات وجودة المراجعة (PCAOB 2011;EuropeanCommission 2011).

ويتم تعريف جودة المراجعة على أنها قدرة مراقبي الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية والافصاح عنها في التقارير المالية (DeAngelo, 1981). ومثل هذه القدرة تكون من خلال تقرير المراجع. ولتحسين الرأي والتقرير والافصاح عن المعلومات التي قامت الإدارة بإعدادها ،يجب أن يتصف مراقب الحسابات بالاستقلال ويجب أن يكون لديه القدرة والمعرفة الفنية الكافية (Chadegani, 2011). ويعد إستقلال مراقب الحسابات عاملاً ضرورياً في مواجهة العوامل التي تمثل تهديدات لمهنة المراجعة، ومن هذه التهديدات نمو علاقات الصداقة مع عميل المراجعة، والتي تنشأ نتيجة طول فترة قيامه بمهام المراجعة لعميل معين، حيث يوجد اهتمام بأن فترة بقاء مراقب الحسابات لفترة أطول يعرض استقلاله للخطر بسبب زيادة علاقات الصداقة التي تنشأ بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة وكذلك دافعه على الاحتفاظ بالعملاء.

ويؤدي اختلاف جودة المراجعة إلى اختلاف المصداقية في الرأي المهني لمراقب الحسابات، وتعد فترة بقاء واستقلال مراقب الحسابات من العوامل التي يكون لها تأثير هام على المصداقية Liu;Wei (2012). حيث أوضح Ghosh and Moon (2005) أن القوائم المالية التي تم مراجعتها من قبل مراقبي حسابات تربطهم علاقة طويلة بالعميل يُنظر إليها على أنها أكثر مصداقية من جانب المستثمرين حيث تكون مخاطر المراجعة أقل. واستنتج Lee et al. (2009) أن طول فترة المراجعة تقلل من تأخير تقرير المراجعة مع عمليات مراجعة ومن ثم يكون أداء مهام المراجعة أكثر فاعلية في حالة فترة المراجعة الطويلة.

وأكدت دراسة Jackson et al. (2008) على فحص العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات وجودة المراجعة في الشركات في الاستراليا باستخدام مقاييس بديلة لجودة المراجعة منه إبداء الرأي حول استمرارية المشروع والإستحقاقات التقديرية .وأوضحت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة وفترة بقاء مراقب الحسابات فطول فترة البقاء تؤدي إلى إرتفاع في جودة خدمات المراجعة. كما أكدت دراسة Casterella et al. (2002) على وجود علاقة سالبة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والخداع في التقارير المالية حيث أن الخداع يكون أكبر في بداية أداء المهام ويتناقص مع طول فترة بقاء مراقب الحسابات. وأوضح. (DeFeond et al., 2002) وأن المعرفة الخاصة بالصناعة تزيد من قدرة مراقب الحسابات على تقييم ظروف الصناعة وتأثيرها على العميل. وتزداد المقدرة مع الخبرة المهنية لمراقب الحسابات في تقديم خدمات المراجعة لعميل مراجعة آخر في نفس الصناعة. ويتضح من زيادة الدقة في اكتشاف التحريفات الجوهرية وتقييم المخاطر وتحديد الاختبارات وتوزيع مهام المراجعة Minutti-Meza (2010) .كما ذكر Shockley (1982)، أن تأثير العلاقة الطويلة بين المراجع والعميل تؤدي إلى الرضا عن الذات، والافتقار إلى الابتكار وتقليل إجراءات المراجعة الصارمة.

٢- طبيعة المشكلة

أكدت دراسة Casterella et al. (2002) على وجود علاقة سالبة بين فترة تعيين مراقب الحسابات والخداع في التقارير المالية حيث أن الخداع يكون أكبر في بداية أداء المهام ويتناقص مع طول فترة تعيين مراقب الحسابات. وأوضح. (DeFeond et al., 2002) وأن المعرفة الخاصة بالصناعة تزيد من قدرة مراقبي الحسابات على تقييم ظروف الصناعة وتأثيرها على العميل. وتزداد المقدرة مع الخبرة المهنية للمراقبين في تقديم خدمات المراجعة لعميل مراجعة آخر في نفس الصناعة .

وقدمت Su et al (2016) أيضًا دليلًا على أن خبرة مراقب الحسابات في الصناعة تؤثر على العلاقة بين مدة بقاء المراقب وتقلبات عوائد الأسهم. وأوضحت دراسات كل من (Stanley & Deseret, 2007؛ Lim and Tan, 2010 أن تعيين مراقب حسابات متخصص في صناعة العميل يحسن من العلاقة بين طول فترة بقاء مراقب الحسابات وجودة التقارير المالية.

ونظرا لندرة الدراسات الأكاديمية الأجنبية والعربية في هذا الشأن تتمثل القضية البحثية للبحث الحالي في الإجابة على سؤالين رئيسيين حول:

- هل تؤثر فترة بقاء مراقب الحسابات على التقلبات في عوائد الأسهم للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية. ؟ و
- هل يوجد تخصص مراقب الحسابات في صناعة العميل على هذه العلاقة؟

٣- أهداف البحث

يعد الهدف الرئيسي لهذه الدراسة اختبار العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات وتقلبات عائد الأسهم في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية وكذلك دراسة تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين فترة بقاءمراقب الحسابات وتقلبات عائد الأسهم.

٤- أهمية البحث

يكتسب البحث أهمية من الناحيتين العلمية والعملية فهو مهم علميا، لأنه يتناول موضوعاً من الموضوعات الحديثة نسبياً، والتي برزت أهميتها في أن فترة بقاء مراقب الحسابات تؤثر على مدى إدراك المستثمرين لمصداقية القوائم المالية ومن ثم فإنها تؤثر على درجة التقلبات في عوائد الأسهم. أضف إلى ذلك ندرة البحوث والدراسات العلمية – على حد علم الباحث – في البيئة المصرية والعربية التي اهتمت بالربط بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم. والبحث مهم عملياًلأن نتائجه ممكن أن تساعد تساعد المستثمرين وجميع المتعاملين في سوق الأوراق المالية ومنظمي مهنة المراجعة على اتخاذ قرارات تعتمد على المعرفة، كما تساعد أصحاب المصالح في الشركات على معرفة دور فترة التعيين في تحسين جودة المراجعة واستقلال مراقب الحسابات. و توضح وتبرز أهمية تكليف مراقب الحسابات متخصص في الصناعة في تحسين جودة الأرقام المحاسبية

٥ – حدود البحث

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة كما يرد فيما بعد بخصوص أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين فترة بقائه وتقلبات أسعار الأسهم، إلا أنه على الرغم منذلك يوجد حدود للدراسة تمثلت فيما يلي:

- اقتصرت عينة الدراسة على٤٣ شركة من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية وتنتمي هذه الشركات إلى سبع قطاعات في الفترة من عام ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨، ومن ثم فإن تعميم نتائج الدراسة على جميع الشركات المسجلة في البورصة يجب أن يأخذ بحذر.
- اعتمدت الدراسة على متغير بقاء مراقب الحسابات كمتغير وحيد ومؤثر على حدوث التقلبات في عوائد الأسهم ولم تشمل بعض العوامل الأخرى مثل حوكمة الشركات وهيكل ملكية الشركات ونوع تقرير مراقب الحسابات.

٦- خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته فسوف يستكمل كما يلي:

١ – تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

٢ – تحليل العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم واشتقاق الفرض الأول للبحث.

٣ – تحليل تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين فترة بقائه والتقلبات في عوائد الأسهم واشتقاق الفرض الثاني للبحث

٤ – الدراسة التطبيقية

٥ – نتائج وتوصيات البحث ومجالات البحث المقترحة

٦-١ تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

نظرا لتأثير فترة بقاء مراقب الحسابات على العديد من العناصر فقام الباحث بتقسيم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث كما يلي:

٦- ١- ١ درسات تناولت العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات وجودة المراجعة

٦ – ١ – ٢ دراسات تناولت العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات وجودة التقارير المالية وتأخر إعداد تقرير المراجعة

٦-١-٣ دراسات تناولت العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم

٦ – ١-٤ درايات تناولت أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات

٦-١-١ تحليل الدرسات التي تناولت العلاقة بين بقاء تعيين مراقب الحسابات وجودة المراجعة

يتصف سوق خدمات المراجعة بالمنافسة الشديد ويحتمل أن تكون المنافسة بين مراقبي الحسابات على أساس مستوى جودة الخدمات المقدمة ومن ثم ويحاول كل واحد منهم تقديم خدمات متميزة ذات مستوى جودة مرتفع.(Su et al., 2016). وأن فترة بقاء مراقب الحسابات تؤثر على جودة المراجعة كما أن جودة المراجعة تؤثر على مصداقية مراقب الحسابات. ونظرا لأهمية تأثير فترة بقاء مراقب الحسابات وتخصصه على جودة المراجعة، قام عدد من الباحثين بدراسة هذه القضية ومن هذه الدراسات Ghosh, Aloke and Moon, Doocheol,(2005);LIM, Chee Yeow; TAN, Hun-Tong; and CHENG, Qiang. (2010) and Mieseigha (2013) ; Adeniyi, and Fadhila, 2014.

تهدف دراسة كل من Ghosh et al. (2005) إلى اختبار العلاقة بين فترة البقاء والاستقلال، وجودة المراجعة كما يراها المشاركون في سوق رأس الأوراق المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن طول (قصر) فترة البقاء تحسن (تضعف) من جودة المراجعة، ويرى المستثمرون أن جودة الأرباح تتحسن مع طول فترة البقاء. كما ترى وكالات التصنيف المستقلة بأن تأثير الأرباح المعلنة على تصنيفات

الديون لا يختلف باختلاف فترة البقاء، حيث يوجد دليل بسيط على أن فترة البقاء يكون لها تأثير إيجابي على جودة الأرباح . بينما يرى المحللون الماليون أن جودة الأرباح تتحسن مع طول فترة بقاء مراقب الحسابات ونتائج الدراسة بشكل عام تؤكد الفرضية القائلة بأن القوائم المالية التي تم مراجعتها تعتبر أكثر مصداقية في الشركات التي تكون فيها فترة البقاء أطول. كما أن العديد من المشاركين في سوق رأس المال يعتبرون أن طول فترة البقاء يكون لها تأثير إيجابي على جودة المراجعة. بشكل عام وقامت دراسة (2010). LIM, et al باختبار العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات وجودة المراجعة في ظل تخصصه في الصناعة ودرجة اعتماده على الأتعاب. وأوضحت الدراسة أن طول فترة البقاء ترتبط بعنصرين هما خبرة مراقب الحسابات ودوافعه الاقتصادية، حيث تتيح طول فترة البقاء إلى إكتساب خبرة أكثر و فهم أفضل لعمليات ومخاطر عميل المراجعة.(Bell et al. 1997). كما أن طول فترة البقاء تؤدي إلى تخفيض الحذر(اليقظة) نتيجة نمو علاقات الصداقة مع عميل المراجعة (Mautz and Sharaf 1961), وأوضحت الدراسة أيضاً أن طول فترة البقاء (بدون التناوب الالزامي) يحتمل أن تخلق حافز اقتصادي لمراقبي الحسابات بالتضحية باستقلالهم وتلبية رغبات العميل من أجل الاستمرار لتأمين الحصول على الأتعاب في المستقبل . وتستخدم الدراسة جودة الاستحقاقات كمقياس لجودة المراجعة واعتمدت الدراسة على للشركات الموجودة على قاعدة بياناتCompustat database في الفترة ما بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥. وأوضحت نتائج الدراسة أن الشركات التي حصلت على خدمات المراجعة من مراقب حسابات متخصص (مقابل غير متخصص)، تكون جودة خدمات المراجعة مرتفع نسبيا في حالة طول فترة عمل المراجع وتكون العلاقة سلبية في حالة التبعية الاقتصادية للمراقب (اعتماد مراقب الحسابات بشكل رئيسي على أتعاب العميل). وتفحص أيضا الأثر الرئيسي لفترة البقاء أو فصل التأثير المعُدل للتخصص أو التبعية الاقتصادية والنتائج تكون مختلطة حيث أوضحت الأدبيات أن فترة بقاء مراقب الحسابات إما أن تحسن أو تضعف من جودة خدمات المراجعة . كما أوضحت نتائج الدراسة أيضاً وجود منافع من التناوب الالزامي لمراقبي الحسابات ولكن هذه المنافع تكون محدودة من حيث أنها لن تمتد إلى جميع مراقبي الحسابات وعملائهم والمنافع تكون في مصطلح تحسين جودة المراجعة نتيجة التناوب الالزامي للمراجع وتكون مشروطة بالتخصص والتبعية الاقتصادية.

وقدم Adeniyi, and Mieseigha (2013) دراسة بعنوان "فترة بقاء المراجعة: تقييم آثارها على جودة المراجعة في نيجيريا. واستخدامت الدراسة نموذج Logit Model كأسلوب لتحليل العلاقة بين مدة بقاء مراقب الحسابات وجودة المراجعة. وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة سالبة بين مدة بقاء مراقب الحسابات وجودة المراجعة. وأوضحت أيضاً أن المتغيرات التفسيرية الأخرى (العائد على الأصول، استقلال مجلس الإدارة ، وملكية المدير وحجم مجلس الإدارة) ترتبط بعلاقة عكسية بجودة

المراجعة ويستثنى من ذلك عائد الأصول والتي يكون له تأثيرًا إيجابيًا. وبالتالي ، كما أظهرت الدراسة تباين مع نتائج العديد من الدراسات السابقة الأخرى

كما قام Fadhila, (2014) بتحليل تأثير فترة بقاء مراقب الحسابات وتخصصه في الصناعة على جودة المراجعة. وأوضحت الدراسة أن مدة بقاء مراقب حسابات متخصص في الصناعة ليس له تأثير هام على جودة المراجعة. ومع ذلك، فإن فترة البقاء يكون له تأثير إيجابي هام على جودة المراجعة. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٣٦ شركة صناعية مسجلة في بورصة الأوراق المالية بإندونسيا في عام ٢٠٠٤ – ٢٠١٠. تعاني من عسر مالي واستخدمت الدراسة معادلة الانحدار في تحليل بيانات الدراسة . وتقترح نتائج الدراسة أن تأثير فترة بقاء مراقب الحسابات تعتبر غير هامة إحصائية وهذا يتعارض مع الفرض الإحصائي الأول بأن فترة بقاء مراقب الحسابات يكون لها تأثير هام إيجابي على جودة المراجعة وبالتالي يرفض هذا الفرض، إلا أن طول فترة بقاء شريك المراجعة ترتبط بعلاقة إيجابية مع جودة المراجعة وهذا يدعم صحة الفرض الاحصائي الثاني، كما توضح النتائج أيضاً أن تخصص شركة المراجعة في الصناعة لاترتبط بعلاقة هامة (ذات معنوية) مع جودة المراجعة وهذا يتعارض مع الفرض الاحصائي الثالث بأن منشأة المراجعة المتخصصة في الصناعة يكون لها تأثير إيجابي على جودة المراجعة وبالتالي يرفض هذا الفرض

ومما سبق يستخلص الباحث أن الدراسة السابقة لم تتفق على تأثير فترة بقاء مراقب الحسابات وتخصصه في الصناعة على جودة المراجعة فقد أكدت نتائج دراسة Ghosh et al. (2005) and LIM, et al. (2010) على أن أنهما يؤديان إلى زيادة جودة المراجعة، والتخصص يؤدي إلى إتاحة الفرصة له لاكتساب خبرة أكثر وفهم أفضل لعمليات ومخاطر العميل. ولكن أكدت دراسات أخرى Adeniyi, And Fadhila, (2014) Mieseigha (2013) على أن طول بقاء مراقب الحسابات وتخصصه في الصناعة يرتبطان بعلاقة سلبية مع جودة المراجعة.

٦ –١ –٢ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات وجودة التقارير المالية وتأخر إعداد تقرير المراجعة

تؤثر فترة بقاء مراقب الحسابات على فعالية المراجعة وبالتالي فإنها تؤثر على كمية المعلومات الخاصة بعميل المراجعة والتي يعكسها أسعار الأسهم من قبل المستثمرين. وتؤكد الدراسات السابقة على أن زيادة فترة البقاء، تؤدي إلى إلمام المراجع وزيادة فهمه للعمليات الوحدة الاقتصادية وأنظمة المحاسبة وقضايا إعداد التقارير، وبالتالي تؤدي إلى تحسين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية للوحدات الاقتصادية والقوائم المالية التي تم مراجعتها (Su et al, 2016). ونظرا لأهمية تأثير فترة بقاء مراقب الحسابات على جودة التقارير المالية أو القيام بتعديلات مالية وفترة تأخير تقير المراجعة، قام عدد من الباحثين بدراسة هذه القضية ومن هذه الدراسات:

Stanley and DeZoort, 2007; Chu et al. 2018and Bratten et al. 2019 and Mai, and Trung (2014)

قامت دراسة Stanley and DeZoort,2007 باختبار العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتعديلات المالية في القوائم المالية للعملاء. وفحصت أيضاً أثر فترة البقاء على الاستقلال والخبرة. واعتمدت الدراسة في إختبار صحة الفروض الاحصائية على٣٨٢ شركة كعينة منهم١٩١ شركة عدلت قوائمها و ١٩١عينة للمتغيرات الحاكمة. وقدمت الدراسة بعض الأدلة الميدانية الأولية على العلاقة بين تعديل القوائم المالية وفترة تعيين مراقب الحسابات. واستخدمت مقاييس بديلة للتعيين هي الخبرة والاستقلال. وتتفق الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة حول تأثير فترة بقاء مراقب الحسابات Geiger and Raghunandan, 2002; Johnson et al., 2002; Carcello and Nagy, 2004b; Ghosh and Moon, 2005), والتي أكدت صحة الإفتراض الإحصائي الأول والثاني واللذين يؤكدان على أن احتمال تعديل القوائم المالية للشركات التي تكون فيها فترة البقاء قصيرة وتكون العلاقة عكسية مع التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتقترح أن المنافع الناتجة من التخصص في الصناعة تتغلب على نقص المعرف الخاصة بالعميل في السنوات الأولى من تأدية المهام. AICPA, 1978; SEC, 2000)، حيث أن نقص المعرفة الخاصة بالعميل يمكن أن يؤدي إلى زيادة مخاطر المراجعة أثناء السنوات الأولى من تقديم مهام المراجعة الجديدة . كما أوضحت النتائج صحة الافتراض الثالث والذي يتوقع وجود علاقة سالبة بين أتعاب المراجعة واحتمال تعديل القوائم المالية ويتفق هذا مع الاهتمام بتسعير خدمات المراجعة بأقل من تكلفتها الكلية والتي تهدد الاستقلال وجودة المراجعة. أي أن السبب الرئيسي وراء حدوث التعديلات المالية يرجع بصفة أساسية إلى فشل مراقب الحسابات في إكتشاف ومنع الأخطاء والغش وتتفق الدرارسة مع الدراسات السابقة في أن ضعف استقلالة المراجع (Beck et al, 1988; Magee and Tseng, 1990; Blankley et al, 2012). يؤدي إلى نقص الشك المهني الملائم أثناء إجراء عملية المراجعة ويؤدي إلى زيادة تبعية مراقب الحسابات إقتصادياً للعميل مما يؤدي بالتالي إلى إضعاف استقلاله (Bazerman et al, 1997;Blankley et al, 2012). وأوضحت النتائج عدم صحة الفرض الإحصائي الرابع الخاص بوجود علاقة إيجابية بين الأتعاب الناتجة من تقديم خدمات أخرى غير المراجعة واحتمالية تعديل القوائم المالية للشركات التي يكون فيها فترة بقاء مراقب الحسابات طويلة وأن الشركات التي تعدل في قوائمها المالية يكون متوسط الاتعاب من غير خدمات المراجعة لايختلف بدرجة هامة عن الشركات التي لم تعدل قوائمها المالية. كما أكدت على أن الأتعاب المرتفعة يمكن أن ترتبط بممارسة إدارة الأرباح.

كما قدم Chu et al. (2018) دراسة بعنوان فترة بقاء مراقب الحسابات وجودة التقرير المالي وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير فترة بقاء مراقب الحسابات على جودة التقارير المالية. و تحليل

مخاطر التي تواجه المراجع . وتوضح الدراسة أن فترة البقاء ترتبط بشكل عام بتحسين جودة التقارير المالية، و يتم قياس جودة الأرباح المعلن عنها، بحجم التحيز في الأرباح، وتقدم دليل وجود علاقة عكسية بين فترة بقاء مراقب الحسابات وجودة التقارير عندما تزداد مخاطر التقاضي ضد مراقبي الحسابات والتي تزداد مع تدهور ظروف شركات عميل المراجعة . وتعتمد الدراسة على الشركات الموجودة في .the database Compustat باستثناء صناعة الخدمات المالية والتي بلغت ٦٠٠٠ – إلى ٦٩٩٩ شركة. وتوضح النتائج إلى أن الأرباح المعلن عنها أقل تحيزاً إلى القيمة الأقل (مراقب الحسابات المتحفظ) عندما يكون مراقبي الحسابات أكثر دراية بأعمالهم وعملياتهم و بالسياسات المحاسبة المطبقة. وهذا يتسق مع الفرضية الأولى للدراسة والتي تؤكد على أن حجم التحيز نحو القيمة الأقل في التقارير المالية تكون دالة متناقصة مع خبرة المراجع بالعميل. وتشير النتائج إلى أن مراقبي الحسابات الأكثر خبرة يكون أكثر تحيزاً نحو القيمة الأقل في الأرباح من مراقبي الحسابات الأقل خبرة عندما تعاني الشركات من تدهور في الأعمال، في حين أن المراقبين الأكثر خبرة يخفضوا من تحيزهم نحو القيمة الأقل عن المراقبون الأقل خبرة عندما تواجه الشركات تحسينات في الأعمال. هذه النتائج تدعم الفرضية الثانية . كما تؤكد على طول فترة التعيين ترتبط بإنخفاض في جودة التقارير المالية.

وقدم أيضا كل من Bratten et al .(2019) دراسة بعنوان فترة بقاء منشأة المراجعة وتعقد البنوك وجودة التقرير المالي وتعتمد هذه الدراسة على نظرية استثمار المعرفة الناتجة من العلاقة مع العميل حيث أنه في حالات البيئات المعقدة توجد مزيد من الفرص لإنشاء المعرفة ، وأن طول فترة بقاء مراقب الحسابات تكون أكثر أهمية لاكتساب المعرفة في البيئات المعقدة.، و الاستثمارات فيها تكون أكبر ويكون الارتباط أقوى. فالبنوك من المؤسسات المعقدة والتي تمثل تحديا كبيراً لمراقبي الحسابات. وتعتمد عمليات المراجعة الفعالة على الاستثمارات الكبيرة في الخبرة المتراكمة والخاصة بالعميل من خلال ارتباط طويل مع عميل المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسة إدارة الأرباح تكون مرتفعة خلال فترة البقاء القصيرة عن فترة البقاء الطويلة لمراقب الحسابات .أي أن طول فترة بقاء مراقب الحسابات تحد من تصاعد ممارسة إدارة الأرباح في قطاع البنوك. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابي بين فترة بقاء مراقب الحسابات وتحسين جودة التقارير المالية للبنوك وأن تأثير فترة البقاء يكون هام بشكل خاص في قطاع البنوك. وتشير النتائج أيضاً إلى أن مراقب الحسابات ينتفع من المعرفة المتراكمة وتتراكم المعرفة خلال فترة عمل مراقب الحسابات في البنوك وهذا يدعم صحة الفرض الاحصائي الثاني والذي يوضح أن، التحيز نحو القيمة الأقل في التقرير المالي يزداد مع زيادة خبرة مراقب الحسابات بالعميل عندما يحدث تدهور للعميل.

قامت Mai, and Trung (2014) . باختبار العلاقة بين فترة بقاء منشأة المراجعة وتأخر تقرير المراجعة audit report lag (ARL) وتأثير التخصص الصناعي لمراقبي الحسابات على العلاقة

بين مدة البقاء و تأخر تقرير المراجعة. واستخدام الدراسة الأسلوب المستخدم في دراسة Habib and Bhuiyan's (2011) لقياس التخصص الصناعي لمراقبي الحسابات. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٧٢٩١ مفردة(شركة) في السنوات 2008 إلى.2010. وأظهرت نتائج الدراسة أن التخصص الصناعي لمراقبي الحسابات (بغض النظر عن التخصص الصناعي على مستوى المدينة والمستوى الوطني والمشترك على مستوى المدينة وعلى المستوى الوطني) ترتبط بعلاقة إيجابية ضعيفة مع فترة تأخير تقرير المراجعة ARL عندما تكون مدة بقاء منشأة المراجعة قصيرة، أي أن تخصص مراقبي الحسابات في صناعة العميل تعمل على زيادة معرفتهم بالصناعة، ويكونوا قادرين على الحد من التأثير السلبي لنقص المعرفة لدى المراجعين حول عمليات العميل؛ وبالتالي، فإن تأخر تقرير المراجعة ARL خلال السنوات القليلة الأولى من القيام بمهام المراجعة يكون أقل بالنسبة لمراقبي الحسابات المتخصصين في الصناعة . مما يقترح أن التخصص في الصناعة يؤكد على أن فترة البقاء القصيرة يكون لها تأثير سلبي على فترة تأخير تقرير المراجعة ARL.

ومما سبق يخلص الباحث أن الدراسات السابقة تؤكد على أن احتمال حدوث تعديل في القوائم المالية للشركات التي يكون فيها فترة بقاء مراقب الحسابات قصيرة Stanley and DeZoort ,2007 وترتبط طول فترة البقاء بارتفاع في جودة التقارير المالية Stanley and DeZoort, 2007 and Chu et al (2018). كما تؤكد الدراسات على أن تحيز مراقب الحسابات للقيمة الأقل تكون دالة متناقصة مع خبرة مراقب الحسابات، حيث أن الخبرة تتيح له المعرفة والدراية بعمليات عميل المراجعة والسياسات المطبقة لديه (2019) .Bratten et al and (2018). Chu et al. وأكدت أيضاً على أن فترة بقاء مراقب الحسابات القصيرة يكون لها تأثير سلبي على فترة تأخير تقرير المراجعة Mai, and Trung (2014).

٦ -١ -٣ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم

قامت دراسة Jorjani and Gerayeli (2018) باختبار العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات وتقلبات عوائد الأسهم وفحص التأثير المعُدل لتخصصه في الصناعة على هذه العلاقة في الشركات المدرجة في بورصة طهران. وعرضت الدراسة الجدل حول تأثير فترة البقاء فترى بعض الدراسات مثل دراسة .(Gal et al., 2007) أن فترة بقاء مراقب الحسابات تقلل من استقلاله تدريجيا، ومن ثم تفقد الدوافع على الموضوعية في المراجعة ، وهذا يقلل من مستوى جودة المراجعة بينما ترى دراسات أخرى مثل (Manry et al. 2008) and Su et al (2016) أن طول فترة البقاء تؤدي إلى زيادة المعرفة والفهم عن عمليات الشركة والنظم المحاسبية المطبقة وإصدار التقارير وهذا يعمل على تحسين جودة أدء عمليات المراجعة وجودة التقارير المالية الشركة التي تم مراجعتها. كما أوضحت أن دراسة Pierre

and Anderson (1984) احتمال رفع دعاوى قضائية ضد مراقب الحسابات تزداد في السنوات الأولى من تعيينه، وأن معدل فشل المراجعة يكون أقل في حالة طول فترة العلاقة بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة Walker et al (2001) . واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من من٩٥ شركة مدرجة في بورصة الأوراق المالية بطهران خلال الفترة من٢٠١١ إلى٢٠١٥ وتمت صياغة فرضيتين وتحليلهما باستخدام نماذج الانحدار البسيط ، وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة سالبة معنوية بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد السهم ، ومن ثم قبول صحة الفرضية الأولى. كما أظهرت النتائج أن استخدام مراقب حسابات متخصصين في صناعة العميل لا يؤثر على العلاقة بين طول فترة بقاء مراقب الحسابات وتقلبات عوائد الأسهم ومن ثم رفض صحة الفرضية الثانية.

ومما سبق يستخلص الباحث بأن هذه الدراسة أكدت على أن متغير فترة بقاء مراقب الحسابات يعد من المتغيرات التي يكون لها تأتير هام على تقلبات عوائد الأسهم وأوضحت أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ليس له تأثير هام على هذه العلاقة بالإضافة أن هذه الدراسة أجريت في على الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية بطهران في الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٥ بينما الدراسة الحالية تطبق على الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية بمصر في الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨.

٦-١-٤ دراسات تناولت أثر تخصص مراقب الحسابات في الصناعة

واختبرت دراسة عوض (٢٠٠٦) أثر تخصص مراجع الحسابات في القطاع الصناعي على محددات وخصائص الأرباح المحاسبية. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٣١ شركة من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية في الفترة مابين ١٩٩٧ وحتى٢٠٠٣ وذلك بعد إستبعاد قطاع البنوك والشركات التي لايتوافر عنها بيانات عن فترة الدراسة وأوضحت نتائج الدراسة أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يؤثر إيجابيا على ملائمة الأرباح المحاسبية لقياس القيمة. كما أكدت النتائج على أن التخصص الصناعي يؤثر سلبيا على تحفظ الأرباح المحاسبية وأوضحت نتائج الدراسة أن التخصص الصناعي لمراجع الحسابات يعزز من القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية بالتدفقات النقدية المستقبلية.

واستهدفت دراسة Jian,Jany and coulier (2012) تقديم عدد من التعاريف والمقايس المختلفة لمراقب الحسابات المتخصص في الصناعة. وأوضحت أنه يتم قياس التخصص بمقدار الحصة السوقية باستخدام حجم العملاء (الأصول أو إيرادات المبيعات)، أو عدد العملاء الذين يحصلو على خدمات المراجعة من المراجع في صناعة واحدة. وأوضحت الدراسة أن مقياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات قد يكون مقياس نسبي أو مقياس مطلق، فالمقياس النسبي يعني أن مراقب الحسابات المتخصص هو من يمتلك أكبر حصة سوقية في الصناعة والمقياس المطلق يعني أن المتخصص هو من يمتلك حد معين من الحصة السوقية. وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات

السابقة في أن مراقب الحسابات المتخصص في الصناعة سوف يقدم خدمات مراجعة تتميز بجودة مرتفعة بالإضافة إلى أن التخصص يمثل قيود على ممارسة إدارة الأرباح ومن ثم يؤدي إلى تحسين جودة الأرباح . وأعتمدت الدراسة على عينة من الشركات الكندية المسجل بياناتها علي the database Compustat. لعام ٢٠٠٧. واقتصرت على الشركات الصناعية ونستثني البنوك والمؤسسات المالية). والعينة النهائية للمقاييس البديلة للمراجع المتخصص في الصناعة نبلغ٨٢٤ شركة. وقامت الدراسة إختبار فروض الدراسة من خلال نموذج الانحدار وأكدت نتائجها على أن استخدام مقايس مختلفة لقياس الحصة السوقية لمراقب الحسابات في الصناعة ينتج عنها مراقبي حسابات متخصصين مختلفين في الصناعة، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن مراقبي الحسابات المتخصصين في الصناعة الناتج عن استخدام مقاييس مختلفة سيكون لهم تأثيرات مختلفة على أتعاب المراجعة.

واستهدفت دراسة منصور(٢٠١٨) تحليل واختبار أثر كل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشآته على فترة إصدا تقرير المراجعة، حيث أن فترة إصدار تقرير المراجعة تعد من العوامل التي يكون لها تأثير على وقتية التقارير المالية . واعتمدت الدراسة على عدد ٨٨ شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٥ – ٢٠١٦. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي للتخصص على فترة إصدار تقرير المراجعة فالشركات التي يتم مراجعتها من قبل مراقب حسابات متخصص أصدرت تقرير مراجعة في فترة أقصر من الشركات التي تم مراجعتها من مراقب غير متخصص . كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير معنوي لحجم منشأة مراقب الحسابات على فترة إصدار تقرير المراجعة

وتستهدف دراسة حسين (٢٠١٩) إلى اختبار تأثير التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة وجودة المراجعة من خلال تخفيض فرص التحريف في القوائم المالية سواء كانت الناتجة من التلاعب بالمستحقات الاختيارية أو فرص الغش في القوائم المالية واعتمدت الداسة على التحليل القطاعي الزمني لعدد٤١ شركة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية . وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية جوهرية بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة سواء بتخفيض القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية أو فرص الغش في القوائم المالية. كما أوضحت النتائج أيضا وجود علاقة عكسية جوهرية بين التخصص الصناعي للمراجع الخارجي والقيمة المطلقة للمستحقات التقديرية. وأشارت النتائج أيضا إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية مجلس الإدارة والقيمة المطلقة للمستحقات التقديرية.

وهدفت دراسة حسين (٢٠١٩) تحليل واختبار أثر إتباع استراتيجية التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في الحد من مماسة الفساد المالي في منظمات الأعمال المصرية. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١٧٠ مفردة مكونة من٦٠ مفردة من المراجعين الخارجيين و ٥٠ مفردة من أعضاء لجان

المراجعة و ٦٠ مفردة من المستثمرين في الشركات المسجلة في بورصة الأرواق المالية. وأوضحت نتائج الدراسة أن إتباع استراتيجية التخصص الصناعي للمراجع الخارجي تساهم في الحد من الغش والتلاعب وممارسات إدارة الأرباح. كما أكدت النتائج أن إتباع استراتيجية التخصص الصناعي يساهم في تحسين تقدير مخاطر المراجعة وتخفيضها. وأوضحت أيضا أن إتباع الاستراتيجية يكون له تأثير إيجابي هام في تفعيل قواعد ومبادئ حوكمة الشركات.

بناءاً على ماتم استعراضه للدراسات السابقة يمكن للباحث ملاحظة التالي

- ركزت معظم الدراسات السابقة على التأثير الإيجابي لفترة تعيين مراقب الحسابات على جودة المراجعة ، حيث يرى المستثمرون والمحللون الماليون أن طول فترة تعيين مراقب الحسابات يكون لها تأثي إيجابي على جودة المراجعة وجودة الأرياح وأن تخصص مراقب الحسابات المتخصص في الصناعة يحسن من جودة المراجعة بشرط عدم وجود تبعية اقتصادية لعميل المراجعة
- وأوضحت أيضاً الدراسات السابقة على وجود علاقة إيجابية بين فترة تعيين مراقب الحسابات وجودة القوائم المالية حيث الشركات التي تكون فيها فترة تعيين مراقب الحسابات أقصر تكون عرضة أكثر لإجراء تعديلات في قوائمها المالية وذلك بسبب نقص المعرفة لدى مراقب الحسابات وفشله في إكتشاف ومنع الأخطاء أو الخداع في تلك القوائم . كما أنها تؤكد على تؤكد على أن حجم التحيز نحو القيمة الأقل في التقارير المالية تكون دالة متناقصة مع خبرة المراجع بالعميل . وأن طول فترة التعيين تؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية ، كما أنا طول فترة تعيين تحد من ممارسة إدارة الأرباح .
- كما أوضحت دراسة Jorjani and Gerayeli (2018) وجود علاقة سالبة هامة نسبياً بين فترة تعيين مراقب الحسابات وتقلبات عوائد الأسهم للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية بطهران وأن تخصص مراقب الحسابات لايؤثر على العلاقة بين فترة التعيين وتقلبات عوائد الأسهم.
- وكزت الدراسات السابقة أيضا على أن تخصص مراقب الحسابات في الصناعة يكون له تأثير إيجابي على القيمة الملائمة للأرباح المحاسبية كما أن لها تأثير سلبي على فترة إصدار تقرير المراجعة . كما أوضحت الدراسات على وجود علاقة عكسية جوهرية بين التخصص واستقلالية مجلس لإدارة وجودة المراجعة وأن إتباع إستراتيجية التخص الصناعي يساهم في الحد من الغش والتلاعب ومماسة إدارة الأرباح.

ومما سبق فإن الدراسة الحالية سوف تتناول أثر فترة تعيين مراقب الحسابات على تقلبات عائد الأسهم بالإضافة إلى معرفة الدور المُعّدل للتخصص على العلاقة بين فترة التعيين وعائد الأسهم للشركات المسجلة في بورصة الأواراق المصرية.

٦- ٢ تحليل العلاقة بين فترة تعيين مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم واشتقاق الفرض الأول للبحث

أكد الفكر المحاسبي على أن فترة بقاء مراقب الحسابات يكون لها تأثير على اكتسابه للمعرفة الخاصة بعميل المراجعة والنظم المحاسبية وهيكل الرقابة الداخلية المطبق، كما أن لها تأثير على استقلاله وموضوعيته، بالإضافة أن فترة البقاء تؤثر على جودة المراجعة وجودة التقارير المالية ومن ثم جودة الأرباح. وقدم كل من Siregar et al. (2012) تعريف لفترة بقاء مراقب الحسابات بأنها عبارة عن عدد السنوات التي يقدم فيها مراقب الحسابات خدمات المراجعة لنفس عميل المراجعة. وصنف Johnson et al. (2002) فترة البقاء إلى ثلاثة فئات هي الفترة القصيرة والتي تكون مدتها سنتين إلى ثلاث سنوات والفترة المتوسطة وتكون مدتها تتراوح من أربع إلى ثماني سنوات أما الفترة الطويلة ووتكون مدتها تسع سنوات فأكثر.

وتؤدي فترة بقاء مراقب الحسابات إلى إكتساب المعرفة والفهم لعمليات عميل المراجعة ونظامه المحاسبي وهيكل نظم الرقابة الداخلية المطبق لديه. وتعد التقارير المالية وسيلة رئيسية لإيصال المعلومات المالية للمستخدمين خارج الشركة، ونظرًا لوجود عدم تماثل في المعلومات واحتمال وجود تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمستخدمين الخارجيين للمعلومات المالية ، فإن مراجعة التقارير المالية من قبل طرف ثالث (أو ترتيبات المراقبة البديلة) تعمل على تحسين من جودة المعلومات المالية المعده من قبل الإدارة (Dopuch and Simunic 1982; Watts and Zimmerman 1986) وتحسين جودة المعلومات التي يمتلكها المستثمرون حول قيمة الأوراق المالية المتداولة .(Ronnen 1996) ، أي أن الخدمات التي يقدمها مراقب الحسابات لها دور بارز في زيادة المصداقية والثقة في القوائم المالية التي تقوم بإعدادها الإدارة Gul, Kim, and Qiu (2010). يقترح Antle and Nalebuff (1991) أن القوائم المالية ينظر إليها على أنها قوائم مشتركة بين مراقب الحسابات وإدارة عميل المراجعة. و بشكل عام تعتمد قدرة وظيفة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية على احتمال إكتشاف مراقب الحسابات التحريفات الجوهرية ويطلق عليها كفاية مراقي الحسابات auditor competence وسلوكه بعد اكتشاف هذه التحريفات الجوهرية ويطلق عليها سلوك تقرير. فإكتشاف التحريفات الجوهرية وتصحيحها (أو الكشف عنها)، فإن ذلك يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية. وبعبارة أخرى، فإن الفشل في إكتشاف التحريفات الجوهرية أو الفشل في المطالبة بتصحيحها قبل إصدار تقرير نظيف من قبل المراقب لن يحسن من جودة التقارير المالية. وتؤثر فترة بقاء مراقب الحسابات على فعالية أداء المراجعة ومن ثم تؤثر على كمية المعلومات الخاصة التي يعكسها أسعار الأسهم من قبل المستثمرين.

وتتكون خبرة مراقب الحسابات من ثلاثة أنواع من المعرفة الأولى منها المعرفة العامة وتشمل المعرفة الأساسية في المحاسبة والمراجعة والثانية المعرفة العامة بعميل المراجعة والثالثة تكون المعرفة الفرعية المتخصصة مثل المعرفة بصناعة معينة ينتمي إليها عميل المراجعة . ويتم إكتساب النوعين الأولين من المعرفة من خلال التعليمات الرسمية والتجارب الشخصية المختلفة مثل القراءة ومعرفة التخصص الفرعي، إلا أنه يتم الحصول عليها فقط من خلال الخبرة الخاصة بالعميل ونظم المحاسبة. ويكتسب مراقب الحسابات المزيد من المعرفة الفرعية المتخصصة مع خلال طول فترة بقائه. وبعبارة أخرى فالمعرفة الخاصة بالعميل تكون هامة في تراكم المعرفة للمراقبين الجدد وما يطلق عليه منحنى التعلم (Knapp, 1991). فقيام المراقب بالإجراءات التحليلية يعد مثال على أهمية المعرفة الخاصة بعميل المراجعة، وتعتمد فعالية الإجراءات التحليلية على دقة التوقعات المسبقة للمراقب. وقد لاحظ Kinney and McDaniel (1996) أهمية البيانات الخاصة بعميل المراجعة في تكوين التوقعات. حيث تؤثر المعرفة الخاصة بالعميل في تقييم التفسيرات المقدمة من العميل. و يؤدي نقص المعرفة الخاصة بالعميل إلى زيادة احتمال قبول أو رفض تفسيرات غير صحيحة أو صحيحة مقدمة من العميل. ويكون لذلك تأثير هام على تكاليف أداء عمليات المراجعة (DeAngelo, 1981a). ففي السنوات الأولى من القيام بمهام المراجعة تكون المعرفة المتراكمة لدى مراقب الحسابات منخفضة ومن ثم يكون احتمال اكتشاف التحريفات الجوهرية منخفض

تمنح زيادة المعرفة لدى مراقبي الحسابات ميزة نسبية في اكتشاف التحريفات نتيجة مرور الوقت وذلك بحصولهم على فهم أعمق لأعمال العميل (Beck, Frecka, and Solomon 1988) . وقد أوضح Wallace Olson رئيس المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في شهادته أمام لجنة Metcalf الفرعية أن المراجعة الأكثر فاعلية يتم إجراؤهم بشكل عام من قبل مراقب الحسابات الذي يكون لديه معرفة دقيقة بعميل المراجعة والتي اكتسبها من خلال السنوات التي قام بها بأداء خدمات المراجعة .(AICPA 1978) . ويعد الحصول على المعرفة الخاصة بعميل المراجعة ونظامه المحاسبي وهيكل الرقابة الداخلية أمر حيوي لمراقبي الحسابات للقيام بأداء مراجعة فعالة ، ومن غير المحتمل أن يحصل مراقب الحسابات على المعلومات الهامة في فترة قصيرة . وأوضحت دراسة Myers et al. (2003) إن نقص المعرفة الخاصة بالعميل يمنع مراقبي الحسابات من تقديم خدمات مراجعة تتصف بجودة مرتفعة، وذلك يؤدي إلى ارتفاع معدل فشل المراجعة حيث يعتمد المراقبين بشكل كبير على تقديرات إدارة العملاء. كما أكد Gul F. A et al., 2009 and Johnson et al., 2002). على أن قيام مراقبي الحسابات بمهام المراجعة لفترة طويلة يؤدي إلى امتلاكهم لمعرفة متزايدة عن عميل المراجعة وحصولهم على خبرة أكثر بنظام محاسبة لدى العميل. ومن

ثم يؤدوا مهام المراجعة بفاعلية أكثر ويزيد من قدرتهم في اكتشاف الأعمال غير القانونية والتحريفات الجوهرية (الهامة نسبيا)، وبالتالي يقل إعتمادهم على تقديرات العميل.

ومما سبق يخلص الباحث أن مراقبي الحسابات يستغرقون بعض الوقت للحصول على المعرفة والفهم لعمليات عميل المراجعة ونظامه المحاسبي وهيكل نظم الرقابة الداخلية لدى عميل المراجعة، فطول فترة بقاء مراقب الحسابات تسمح له بالحصول على المزيد من المعرفة والفهم عن عميل المراجعة ومن ثم تحسين في جودة المراجعة. و أن مراقب الحسابات الذي يكون لديه زيادة في المعرفة عن العملاء يستطيع تقدير القيم المحاسبية بدقة أكبر

ويتأثر استقلال مراقب الحسابات بفترة البقاء وتعد خدمات المراجعة أداة رقابية فعالة للتخفيف مشاكل الوكالة بين مديري الشركات والمساهمين من أجل زيادة قيمة الشركة.(Jenso & Meckling, 1976)، وزيادة فعالية أداء مهام المراجعة التي تؤدي إلى زيادة قيمة الشركة عندما يتمتع مراقبي الحسابات بالاستقلال. ويعد استقلال مراقب الحسابات حجر الزاوية في المراجعة. ويعرف على أنه احتمال قيام مراقب الحسابات بالتقرير عن المخالفات التي تم اكتشافها في التقرير المالي" (Watt and Zimmerman, 1983) ، و "قدرته على مقاومة ضغط العميل" (Knapp, 1985). " فمراقب الحسابات المستقل يكون لديه موضوعية في رأيه ويكون قادرًا على إقناع العميل بالاعتراف بالأعمال غير قانونية أوالأخطاء الهامة أوالخداع في القوائم المالية. وأكد (Zhang & Emanuel, 2008) على أن الاستقلال يؤثر في مقدرة مراقب الحسابات على إصدار تقارير مراجعة ذات جودة مرتفعة ومن ثم تؤدي إلى تحسين مصداقية القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها . وأوضحت DeAngelo (1981b) أن مراقب الحسابات الذي لديه منفعة اقتصادية مع عملائه يفتقر إلى الإستقلال وسوف يكون أقل أحتمالا للتقرير عن المخالفات المكتشفة ، وبالتالي تنخفض جودة المراجعة (DeAngelo, 1981a).

ويتأثر استقلال مراقب الحسابات بفترة بقائه لدي عميل المراجعة فقد أكد كل من (Geiger & Raghunandan, 2002; Johnson et al., 2002). على أن أن قصر فترة بقائه تقلل من استقلاله فالاغراءات التي تقدمها الإدارة لمراقب الحسابات الجديد تمثل حافز على تبني وجهة نظر إدارة عميل المراجعة والعمل بمستوى استقلال أقل من المطلوب من أجل الاستمرار لتأمين الحصول على الأتعاب في المستقبل، وأوضح تقرير لجنة Metcalf بأن طول فترة العلاقة بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة يؤدي إلى زيادة ارتباطه بمصالح إدارة عميل المراجعة بحيث أن المحافظة على الاستقلال يعد أمرًا صعبًا .(Geiger & Raghunandan, 2002). وأكدت لجنة مسئوليات المراجع عام ١٩٧٨ (the Commission on Auditors' Responsibilities (1978 في تقريرها (تقرير لجنة كوهين) على أن تسعير خدمات المراجعة بأقل من تكلفتها الإجمالية بهدف استرداد هذه الخسائر

في تاريخ لاحق تتشابه مع أداء خدمات المراجعة للعملاء بدون سداد أتعاب المراجعة المستحقة (AICPA, 1978) . وأوضح Simon and Francis (1988) أن التكاليف الغارقة الناتجة من تقديم خدمات بأتعاب أقل من التكلفة الإجمالية ، تخلق التزام بأداء المهام لإسترداد الخسائر المبدئية في السنوات القادمة ، وهذا الالتزام يعوق تحقيق استقلال مراقب الحسابات كما وجد Myers et al. (2003) أنه في السنوات الأولى من تعيين مراقب الحسابات يكون في حاجة إلى مزيد من المساعدة من الإدارة ، لمعرفة خصائص وبيئة الشركة. لذلك ، يحتمل أن يكون استقلال مراقب الحسابات مع فترة بقاء أقصر محل شك . وأكد (Stice, 1991) على أن قصر فترة بقاء مراقب الحسابات يؤدي إلى الفشل الكشف عن الأخطاء في القوائم المالية ، وتولد لديهم رغبة أقل في الافصاح عن هذه الأخطاء . وتتوقع النتائج أن تحدث الأثار سلبية لو كان فترة البقاء قصيرة والأتعاب تكون أقل من قيمتها ومن ثم تعود الأتعاب إلى مستوياتها الطبيعية بعد السنوات الأولى من القيام بمهام المراجعة (Simon and Francis, 1988).

وأوضحت بعض الدراسات مثل Casterella et al. (2002) أن حالات فشل المراجعة تكون أقل عندما تكون فترة بقاء مراقب الحسابات قصيرة . كما أوضحت دراسة Stanley and Todd DeZoort (2007) أن احتمال قيام المراجعين بإصدار تعديلات على القوائم المالية يكون مرتفع نسبيًا في السنوات الأولى من القيام بمهام المراجعة أي أن فترة البقاء القصيرة تكون دافع على الاحتفاظ بالاستقلال . وتؤدي طول فترة العلاقات بين مراقب الحسابات والعميل إلى إضعاف استقلاله . بسبب علاقات الصداقة ودافع الاحتفاظ بالعملاء وبصفة خاصة في حالة الإفراط في الصداقة مع إدارة العميل فإنها تقلل من الحذر واليقظة لدى مراقبي الحسابات ، وزيادة فرص الإذعان لطلبات العميل من أجل الاستمرار لتأمين الحصول على الأتعاب في المستقبل (Geiger & Raghunandan, 2002) . و يمكن القول بأن عملية المراجعة تؤدي إلى أن مراقب الحسابات سوف يكون متحيزًا في رأيه نحو عملائه . وأحد العوامل التي تؤثر سلبًا على إستقلال مراقب الحسابات في إبداء رأيه المهني هو وجود علاقة قوية مع عميل المراجعة . وأوضحت Arrunada and Paz-Ares (1998) أن طول فترة العلاقة قد تؤدي إلى تطوير العلاقة الشخصية مما يؤدي إلى زيادة علاقات الصداقة، ويكون نتيجة ذلك أن الرأي المهني لمراقب الحسابات يكون من الصعب أن يوصف بالاستقلال والحيادية، ويوجد احتمال كبير لإذعان مراقب الحسابات لضغوط العميل فيما يتعلق باختياره وتطبيق السياسات المحاسبية .

وعلى النقيض من ذلك توجد دراسات أخرى في الفكر المحاسبي تقدم دليل على أن طول فترة بقاء مراقب الحسابات ترتبط بعلاقة ارتباط إيجابي مع استقلاله، حيث أن طول الفترة تسمح لهم باكتساب المزيد من المعرفة الخاصة بالعميل ، والحصول على خبرة بالنظام المحاسبي و فهم أفضل

لعمليات ومخاطر عميل المراجعة .(Bell et al. 1997) ، مما يزيد في النهاية من فعالية أداء مهام المراجعة(Gul F. A; Fung, & Jaggi, 2009; Johnson et al., 2002) .. وهذا يؤدي تقليل الاعتماد على تقدير إدارة العميل مما يؤدي إلى أن تكون المراجعة أكثر فعالية .(Crabtree, 2004) . واستقلال وموضوعية مراقب الحسابات عاملان أساسيان في خلق الثقة في رأيه المهني ، مما يزيد من الموثوقية في القوائم المالية وكذلك في جودة الأرقام المحاسبية المقر عنها (Ryan et al. 2001; Elliott and Jacobson 1998).

ومما سبق يستنتج الباحث أن نتائج الدراسات السابقة لم تحسم تأثير فترة بقاء مراقب الحسابات على استقلال مراقب الحسابات فمنها من يرى أن فترة البقاء القصيرة تكون لها تأثير إيجابي على الاستقلال Stanley and Todd DeZoort (2007) Casterella et al. (2002) and ودراسات أخرى ترى أن فترة البقاء الطويلة يكون لها تأثير سلبي على الاستقلال .(Geiger & Raghunandan, 2002; Johnson et al., 2002) ويتفق الباحث مع الدراسات التي تؤكد على أن فترة البقاء القصيرة يكون لها تأثير سلبي على الاستقلال . كما أن طول فترة البقاء لها تأثير إيجابي على الاستقلال (. Gul F. A; Fung, & Jaggi, 2009; Johnson et al., 2002) ويوجد أراء أخرى ترى أن طول فترة البقاء تضعف من الاستقلال بسبب وجود علاقات صداقة وود بين مراقب الحسابات وإدارة العميل ولكن يمكن التغلب على المشكلة عن طريق الخبرة التي اكتسبها مراقب الحسابات(1999),Solomon, Shields, and Whittington.

تعد جودة المراجعة قضية ذات أهمية بحثية منذ أمد طويل وأصبحت أكثر محل إهتمام كبير وبصفة خاصة بعد انهيار الشركات الكبرى في جميع أنحاء العالم ، ومع إقرار قانون ساربنز أوكسلي 2002) (Srabanes–Oxley (SOX) الذي يهدف إلى منع مثل هذا النوع من انهيار الشركات في المستقبل، وأظهار لأهمية دور المراجعة . ولقد تعرّضت مهنة المراجعة لإخفاقات أدت إلى تدخل تنظيمي كبير ، مثل إنشاء مجلس الرقابة على شركات المحاسبة العامة (PCAOB) في الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي ألغى ما يقرب من ٢٥ عامًا من عمليات التنظيم الذاتي المهني. و يؤدي اختلاف جودة المراجعة إلى اختلاف المصداقية في تقرير مراقب الحسابات حول القوائم التي تقوم إدارة عميل المراجعة بإعدادها. و أوضح ,(2000) Levitt، أن جودة المراجعة تلعب دوراً حاسماً في الحفاظ على الثقة في سلامة التقارير المالية. فكلما ارتفعت جودة المراجعة زادت المصداقية في القوائم المالية. وهذا سيؤدي إلى تحسين ثقة مستخدمي القوائم المالية.

وتعرّف جودة المراجعة على أنها احتمال اكتشاف مراقب الحسابات للتحريفات الجوهرية أو الخداع والافصاح عنها في القوائم المالية الخاصة بعملاء المراجعة ,(1981a) DeAngelo، أي أن جودة المراجعة يتم تحديدها من خلال القدرة المهنية لمراقب الحسابات والخبرة في اكتشاف التحريفات الجوهرية

(جودة الاكتشاف) والتأكيد والتقرير عن النتائج لعمليات المراجعة (جودة التقرير) Manita and Elommal's (2010) . ومع ذلك ، ليست كل منشآت المراجعة مؤهلة تأهيلاً كافياً للكشف عن الممارسات المحاسبية المشكوك فيها والتقرير عنها. والجودة بصفة عامة تختلف مابين منشآت المراجعة من حيث عضويتها إلى منشآت مراجعة رفيعة المستوى (منشآت المراجعة الكبار و منشآت غير ذلك لاتنتمي للمنشآت الكبيرة) .

وأوضحت دراسة (2000),Reisch أنه يمكن تقييم جودة المراجعة من خلال مدخل جودة العرض والطلب فجانب العرض يركز على جودة أداء مراقب الحسابات وكذلك الشروط الواجب توافرها لكي يقوم بتقديم أراء مهنية موثوق فيها ، بينما يركز جانب الطلب على العوامل التي من المحتمل أن تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية التي تم مراجعتها وبالتالي فإن كفاية واستقلال مراقب الحسابات تكون ضرورية لعمليات المراجعة ذات الجودة المرتفعة ,(1981a) DeAngelo أي أن جودة المراجعة تتأثر بعاملين هما الكفاية competence والاستقلال لمراقب الحسابات وتقاس الكفاية من خلال المعرفة الخاصة بالصناعة. ترتبط جودة المراجعة بعلاقة إيجابية مع جودة الأرباح. نظرًا لأنه لا يمكن ملاحظة جودة المراجعة مباشرة في السوق، فإن سمعة وشهرة مراقب الحسابات ,Francis) Maydew, & Sparks, 1999; Reynolds & Francis, 2000) وتخصصه في الصناعة (Balsam, Krishnan, & Yang, 2003) يستخدمان كمقايس بديل شائع لجودة المراجعة ، ويساهم كلاهما بشكل إيجابي في المصداقية التي يقدمها مراقبي الحسابات. ووجد Loebecke et al. (1989) دليل على أن ما يقرب من ربع الأعمال غير القانونية تحدث عند القيام بتقديم خدمات لعميل مراجعة جديد. كما وجد Pierre and Anderson (1984) أن احتمال رفع دعاوى قضائية ضد المراجعين تكون أعلى في السنوات الأولى من تقديم مهام المراجعة عن السنوات اللاحقة. وأوضح (Stice, 1991) أن قصر بقاء مراقب الحسابات تؤدي إلى الفشل اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية ، ويكون لديهم رغبة أقل في الافصاح عن هذه الأخطاء. وأكدت دراسة Johnson et al. (2002) على أن قصر فترة البقاء ترتبط عكسيا مع الاستحقاقات غير العادية للعملاء مما يشير إلى وجود نقص في المعلومات عن عميل المراجعة أو وجود ضغوط من قبل العميل للمحافظة على الأرباح وهذا يضعف من جودة المراجعة. وتوضح دراسة ,Barbadillo and Aguilar (2008) وجود علاقة عكسية بين فترة بقاء مراقب الحسابات وجودة المراجعة ويقترحان أن مراقبي الحسابات يكونوا أكثر تبعية للعميل في السنوات الأولى من من أداء مهام المراجعة. وخلصت الدراسة إلى أنه كلما كانت مدة بقاء مراقب الحسابات قصيرة، كلما كان تصرفاتهم تتصف بعدم الاستقلال (غير مستقلة).

وأوضح Stanley and Todd DeZoort (2007) أن احتمال قيام مراقبي الحسابات بالمطالبة بتعديلات على القوائم المالية تكون مرتفع نسبيًا في السنوات الأولى من القيام بمهام المراجعة. واستنتج

Walker et al (2001) أن معدل فشل المراجعة يكون أقل في حالة طول فترة العلاقة بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة. بعبارة أخرى، يؤدي طول العلاقات بين مراقب الحسابات والعملاء إلى زيادة مستوى جودة المراجعة حيث لا يستفيد مراقب الحسابات الجديد من المعرفة الخاصة بالعميل التي حصل عليها المراقب السابق (GAO, 2003). ووفقًا لـ Lu & Sivaramakrishnan (2009)، فإن إنخفاض مستوى المعرفة لدى مراقب الحسابات الجديد تعوق أداء عمليات المراجعة بفعالية. فالمعرفة الخاصة بعميل المراجعة والمرتبطة بعملياته والنظم المحاسبية المطبقة لديه وهيكل الرقابة الداخلية تمثل عناصر هامة لمراقب الحسابات في اكتشاف الخداع والأخطاء الهامة، ويمكن أن تمثل طول فترة بقاء مراقب الحسابات حافز على تحسين جودة المراجعة لحماية سمعته والتدفقات النقدية التي يمكن أن يخسرها في المستقبل (Hoyle. 1978). ووجد Casterella et al. (2002) أن هناك علاقة سلبية بين فترة بقاء مراقب الحسابات والخداع في التقارير المالية . كما أوضحت دراسة Jackson et al. (2008) وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة ومدة البقاء فكلما زادت مدة البقاء زادت معها جودة المراجعة. كما أوضح (Simon and Francis, 1988) انخفاض أتعاب المراجعة يكون لها علاقة إيجابية مع احتمال تعديل القوائم المالية في السنوات الأولى من علاقة المراجع بالعميل. وأظهرت نتائج الدراسة دراسة (Vanstraelen (2000) أن طول فترة العلاقة بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة ترتبط بشكل إيجابي مما يزيد من احتمال قيامه بإصدار رأي غير مقيد بتحفظات. قامت Nashwa. (2004) باستخدام عينة من الشركات الأمريكية لدراسة العلاقة بين طول علاقة مراقب الحسابات بعميل المراجعة واحتمال فشل المراجعة و أشارت النتائج إلى أن مخاطر فشل المراجعة تزداد في السنوات الأولى من العلاقة مع عميل المراجعة ثم تنخفض بمرور الوقت، مما يؤكد على أن طول فترة البقاء سوف تقلل من أي تحديات أولية قد تؤثر على جودة أداء مراقب الحسابات. ونتائج الدراسة لا تدعم الفرضية القائلة بأن فترة البقاء القصيرة تعمل على تحسين جودة المراجعة.

ومما سبق يستنتج الباحث أن جودة المراجعة تؤثر على مصداقية مراقب الحسابات وأن فترة بقاء مراقب الحسابات تؤثر على جودة المراجعة ومن ثم معدل فشل المراجعة حيث تعني الجودة قدرة مراقب الحسابات في اكتشاف والتقرير عن الأعمال غير القانونية والتحريفات الهامة نسبيا في القوائم المالية التي تم مراجعتها حيث أن طول فترة بقاء المراقب ترتبط بتحسين جودة المراجعة أما قصر فترة البقاء مرتيطة بحدوث فشل المراجعة وحدوث الأعمال غي القانونية.

يجب أن يتصف عمل مراقبي الحسابات بالموضوعية والاستقلال، وهذا يخلق ثقة أكبر في رأيه المهني، مما يزيد من الموثوقية في القوائم المالية وكذلك في جودة الأرقام المحاسبية المعلن عنها (Ryan et al. 2001; Elliott and Jacobson 1998). وذلك لأنهم يحتمل أن يكون لديهم قدرة أكثر لمنع أو اكتشاف وتصحيح الأخطاء / البيانات المحذوفة الهامة نسبيا، بالإضافة إلى تأكيدهم

على أن القوائم المالية يتم إعدادها طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (Carmichael 1999). لذلك ينظر المشاركون في سوق رأس المال إلى أن فترة بقاء مراقب الحسابات تزيد من استقلاله ومن جودة المراجعة، فالقوائم المالية تكون أكثر موثوقية مع طول فترة البقاء.

وتعد جودة تقارير مراقب الحسابات عنصرا أساسيا لزيادة مصداقية القوام المالية للأطراف المعنية، فالشركات التي تكون أرباحها ذات جودة مرتفعة يكون لديها مراقب حسابات يتصف بجودة أداء مرتفعة، ومن المرجح أيضا أن يقوم المراقبون الذين يتصفون بجودة أداء مرتفعة بالتخلي عن العملاء الذين يكون لديهم مستوى مخاطر مرتفعة (المحفوفين بالمخاطر) وتكوم جودة أرباحهم منخفضة . يرتبط المراجعون المعينون لفترة طويلة ترتبط بجودة أرباح مرتفعة. فعلى سبيل المثال، Johnson et al. (2002) لم يجد دليل على أن طول فترة بقاء مراقبي الحسابات ترتبط بمستحقات عالية غير عادية مقارنة مع المراقبين الذين يعملون لفترة قصيرة. ووجد Myers et al. (2003) أن تشتت توزيع الاستحقاقات التقديرية يكون أقل وأن طول فترة البقاء تقيد التقديرات الإدارية الخاصة بالإستحقاقات المحاسبية مما يؤدي إلى إرتفاع جودة مراجعة.

وأوضح Gall et al (2009) أن جودة الأرباح في السنوات الأولى من البقاء لأداء خدمات المراجعة تكون أقل. وأكد Carcello and Nagy (2004) على وجود علاقة غير مباشرة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والخداع في التقارير المالية .وأن مخاطر الخداع في التقرير تكون مرتفعة في السنوات الأولى من بقاء مراقب الحسابات ويتراجع مخاطر الخداع مع طول مدة العلاقة مع عميل المراجعة. وفسر Su et al (2016) أن طول فترة بقاء مراقب الحسابات تعني فهم ومعرفة أفضل بعمليات الوحدة الاقتصادية والنظم المحاسبية المطبقة وتحسين في التقارير المصدرة ومن ثم تحسن من جودة المراجعة. وسوف تزيد جودة القوائم المالية التي مراجعتها.

يعد معامل استجابة الأرباح (ERC) كمقياس بديلاً شائعًا لجودة الأرباح. و يقيس معامل استجابة الأرباح ERC مدى استجابة سوق الأسهم للأرباح غير المتوقعة (غير العادية) unexpected. نظرًا لأن الأرباح الحقيقية الأساسية للشركة لا يمكن ملاحظتها مباشرة من قبل المستثمرين، ومن ثم فإنهم يعتمدوا على تأكيدات مراقبي الحسابات على ما إذا كانت الأرباح المقر عنها تتوافق مع المبادئ المحاسبية وهذا يمثل إضافة مصداقية للأرقام المالية. حيث يفترض أن تتم عملية المراجعة بمهارة أكثر للتأكد من الأرباح المقر عنها تتمشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما,GAAP .(Lei 2007)

بعد مراجعة القوائم المالية من قبل مراقب يتميز بمستوى جودة مرتفع، فإن المستثمر يدرك أن الأرباح المقر عنها تتميز بمستوى جودة مرتفع، ومن ثم فإن يوجد استجابة قوية للتغيرات غير المتوقعة في الأرباح المقر عنها وهذا يفسر سبب ارتفاع معامل استجابة الأرباح ERC عندما تؤدى مهام المراجعة

من قبل مراقب حسابات يتصف بالمهارة . وأكد أيضا Ghosh and Moon (2005) على وجود ارتباط إيجابي بين إدراك المستثمر لجودة الأرباح ومدة بقاء مراقب الحسابات . وترتبط فترة المراجعة الأطول بمعاملات استجابة أكبر للأرباح (earnings response coefficients). تشير هذه النتيجة إلى أن المستثمرين ووسطاء المعلومات يدركوا أن جودة الأرباح تزداد جودتها مع طول فترة البقاء حيث أن المستثمرين ووسطاء المعلومات يعتمدوا أكثر على الأرقام المحاسبية التي تم مراجعتها لو أدركوا أن خبرة مراقب الحسابات تكون أكبر نتيجة طول فترة البقاء وهذا يؤدي إلى تحسين في استقلال مراقب الحسابات وجودة المراجعة.

يوصف التقلبات بشكل عام على أنه أي شيء يمكن تغييره أو متغير. يمكن تعريف التقلب على أنه درجة تغير المتغير محل الاعتبار؛ وكلما زاد تذبذب المتغير خلال فترة زمنية، كلما كان دليل على عدم القدرة على التنبؤ وعدم التأكد والمخاطر، وبالتالي يُعتقد أن التقلب هو أحد أعراض اضطراب السوق حيث لا يتم تسعير الأوراق المالية بشكل عادل ولا يعمل سوق رأس المال كما ينبغي. فالتقلب له أهمية كبيرة لكل من يشارك في الأسواق المالية . ويستخدم في الغالب التقلبات لوصف تشتت القيمة أو السعر ,(2011). Daly; Kevin. والتغيرات الأساسية في تقلبات عوائد السوق المالية قادرة على إحداث آثار سلبية كبيرة على المستثمرين الذين يتجنبون المخاطرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر هذه التغييرات أيضاً على أنماط الاستهلاك ، وقرارات الاستثمار في رأس المال الشركات.

ومما سبق يتضح أن المعرفة الخاصة بالعميل والتي تتضمن المعرفة خاصة بالعمليات والنظم المحاسبية المطبقة وهيكل الرقابة الداخلية تعد أمرًا حاسمًا بالنسبة لمراقبي الحسابات في اكتشاف التحريفات الجوهرية والقوائم المضللة. وقد ناقش(2002) .Johnson et al بصفة خاصة بأن نقص المعرفة الكافية بالعميل خلال السنوات الأولى من أداء مهام المراجعة يقلل من احتمال اكتشاف التحريفات الجوهرية والقوائم المضللة. وأن طول فترة العلاقة بين مراقب الحسابات والعميل تؤدي إلى إعتماده على خبرته أكثر من إعتماده على التقديرات الإدارية، وبالتالي يصبح أكثر استقلالاً عن الإدارة (Solomon et al. 1999). وهذا يؤدي إلى أن طول فترة بقاء مراقب الحسابات تعمل على زيادة إلمام وفهم أفضل لعمليات عميل المراجعة وأنظمته المحاسبة وقضايا إعداد التقارير، وبالتالي تؤدي إلى تحسين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية والقوائم المالية التي تم مراجعتها ومن ثم يقلل من عدم التأكد المرتبط بقرارات الاستثمار والتنبؤ بالعائدات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع تقلبات عوائد الأسهم(Su et al, 2016).. كما أن تحسين جودة التقارير المالية يؤدي إلى تقليل من عدم التماثل في المعلومات حول أداء الشركة ومن ثم ينخفض التقلبات في أسعار الأسهم Healy, Hutton and Palepu,(1999) ، كما أكد(2010) Gall et al على أن الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مراقبي حسابات يتميز بأدائهم بجودة مرتفعة تكون تقلبات عوائد أسهمها منخفضة.

ويتوقع الباحث الفرض الإحصائي الأول التالي:

Ho1: توجد علاقة سلبية معنوية بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم

٦-٣ تحليل تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين فترة بقائه والتقلبات في عوائد الأسهم واشتقاق الفرض الثاني للبحث.

يعد التخصص من القضايا الرئيسية التي نالت إهتمام كبير في فكر المراجعة. وترجع أهميتها إلى أنها ترتبط بخبرة المراقب في الصناعة، وتعني أداء أفضل و مراجعة تتميز بجودة أعلى. ويعد التخصص هو واحد من خمس قضايا رئيسية تواجه مهنة المراجعة (The CPA Letter, April 1998)، وبرزت أهمية التخصص في الصناعة نتيجة حدوث سلسلة من الفضائح المحاسبية لشركات كبرى في أوائل العقد الأول من القرن الحالي و وظهور بعض الأدلة على انخفاض جودة المراجعة مما أدى إلى زيادة الطلب على خدمات مراقبي الحسابات ذوي الجودة المرتفعة نتيجة زيادة حاجة المستثمرين إلى قوائم مالية ذات جودة مرتفعة ((Dunn and Mayhew, 2004).

وتعد استراتيجية التخصص في الصناعة من الإستراتيجيات التي تسمح لمكاتب المراجعة بالتمايز بين المنافسين في تلبية طلبات العملاء، وتعطي لمكتب المراجعة ميزة أخرى عن المنافسين ومن ثم زيادة الحصة السوقية عن طريق جذب عملاء المكاتب الأخرى نتيجة خبرته المكتسبة من تخصصه في صناعة معينة (Maher et al.(1992 بخلاف أسعار الخدمات. ومن ثم قامت مكاتب المراجعة بإعادة هيكلة أنشطتها على أساس قطاعات صناعية رئيسية (Solomon et al. (1999)، بهدف تحسين كفاءة وجودة المراجعة ومن ثم تمكن شركات المراجعة تمييز نفسها عن المنافسين (Green, 2008). ومنها على سبيل المثال ما قامت به شركة KPMG PeatMarwick بإعادة هيكلة تنظيمية في عام١٩٩٣ طبقاً لخدمة القطاع الصناعي وبما يتفق مع معايير المراجعة المهنية، وتعتمد هذه الاستراتيجية على صياغة استراتيجية سوق للخدمات المهنية قائم على الصناعة (Hogan & Jeter, 1999) . كما حظي التخصص الصناعي لمراقب الحسابات باهتمام الجهات المهنية فعلى سبيل المثال أكدت معايير جودة المراجعة الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين AICPA على أهمية تعيين مراقب حسابات متخصص في الصناعة (Hegazy et al., 2015) وتؤكد معايير المراجعة المهنية أيضًا على أهمية فهم أعمال عميل المراجعة. فعلى سبيل المثال، المعيار الدولي للمراجعة 315(ISA) بعنوان "تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم البيئة المشروع" يتطلب ذلك من المراجعين امتلاك فهم شامل للصناعة التي تنتمي إليها الشركة.

ويوضح التقرير الصادر عن مكتب المحاسبة الحكومية (Government Accountability (GAO Office في عام ٢٠٠٨ أهمية الخبرة الصناعية، مشيراً إلى أن "منشآت المراجعة التي تتمتع بخبرة في

الصناعة يمكنها أن تستغل تخصصها في تطوير وتسويق خدمات مراجعة للعملاء في الصناعة وتوفير مستوى أعلى من التأكيد "([GAO [2008, p. 111])، فمعرفة مراقب الحسابات بالصناعة تزيد من جودة المراجعة، وتحسن من دقة اكتشافه للأخطاء ,([Owhoso, Messier, and Lynch [2002]، وتؤدي إلى زيادة جودة تقديره للمخاطر [Low [2004]، والتأثير على اختيار اختبارات المراجعة وتخصيص ساعات المراجعة على فريق عمل المراجعة .([Low [2004]. يعتبر التخصص الصناعى لمراقب الحسابات أحد مداخل التطور فى ممارسة مهنة المراجعة لمواجية التغيرات المستمرة فى بيئة العمال والبيئة التنظيمية والمهنية المرتبطة بممارسة المهنة، كما يساعد منشأت المراجعة على مواجية المنافسة المتزايدة فى سوق المهنة فى ظل العولمة وانفتاح الاسواق عوض (2006).

وتوجد دراسات خاصة بتخصص مراقب الحسابات في الصناعة على نطاق واسع، إلا أن الباحثين لم يتفقوا بوضوح على تعريف موحد لمفهوم التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ومن ثم يوجد عدة تعاريف، فالبعض يعرف التخصص على أساس من يمتلك أكبر حصة سوقية ومن ثم يُعرَّف مراقب الحسابات المتخصص بأنه من يمتلك أكبر حصة سوقية في صناعة معينة" Neal and Riley(2004), . وتعريف آخر يعتمد على القدرة في الأداء وبالتالي قإن مراقب الحسابات المتخصص في الصناعة بأنه يمتلك قدره عالية في أداء مهام المراجعة المختلفة عن الأخرين وبما يحقق أعلى جودة في الأداء Phaiboon et al,2011. وأخرين يعتمدوا في تعريفهم على المعرفة التي يكتسبها مراقب الحسابات ومن ثم فإن مراقب الحسابات المتخصص في صناعة العميل هو من يستخدم المعرفة التي إكتسبها نتيجة التخصص في مراجعة عملاء ينتمون لنفس الصناعة Thongchai and .. Ussahawanitchakit, (2015)

ومما سبق يمكن للباحث تعريف مراقب الحسابات المتخصص في الصناعة على أنه من يقوم بأداء مهام المراجعة إلى عملاء ينتمون إلى قطاع صناعي معين باستخدام المعرفة السابقة المكتسبة من التخصص في مراجعة عملاء هذه الصناعة.

أوضح Gramling and Stone (2001) أنه يتم قياس الحصة السوقية لمراقب الحسابات بمجموع أتعاب المراجعة التي حصل عليها في صناعة معينة مقسومة على إجمالي أتعاب المراجعة من جميع العملاء في الصناعة. وحتى وقت قريب، لايوجد معلومات عامة متاحة عن أتعاب المراجعة، لذلك استخدم الباحثون مجموعة متنوعة من المقاييس البديلة لحساب الحصة السوقية لمراقب الحسابات في الصناعة . منها من يعتمد على حجم عملاء المراجعة (الأصول أو إيرادات المبيعات)، أو على عدد العملاء الذين يحصلوا على خدمات المراجعة من مراقب الحسابات في صناعة واحدة يوجد العديد من المقاييس التي تستخدم في قياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات والتي تعد في معظمها أشكالا مختلفة للحصة السوقية، والتي تعتمد على أساس إعادة أو تكرار الأعمال في ذات

الأوضاع والحالات، وبناءاً عليه فإن الحجم الكبير للأعمال التي تنفذ في القطاع الصناعي تشير إلى الخبرة صناعة الصناعة Balsam, et al.(2003) ومن أبرز المقاييس شائعة الاستخدام مدخلين هما:

أ – مدخل الحصة السوقية Market Share Approach

يعتمد هذا المدخل على أساس التمايز في قطاع صناعي معين بين مقدمي خدمات المراجعة المتنافسين، وتمكن المعرفة الخاصة بهذه الصناعة تحقيق استراتيجية التمايز لمراقب الحسابات المتخصص عن منافسيه .Dunn and Mayhew, (2004) ، وبالتالي فأن مراقب الحسابات المتخصص في الصناعة هو من يمتلك أكبر حصة سوقية في تلك الصناعة. إلا أن Fadhila, 2014 أوضح أن مراقبي الحسابات المتخصصين في الصناعة هم رواد في السوق المهني الذين يمتلكون حصة سوقية تزيد عن 20% وهذا يعني أن أن مراقبي الحسابات المتخصصين في الصناعة يمثلوا أكبر ثلاثة من مقدمي خدمات في الصناعة بناءً على حصتهم في السوق (1986) Palmrose.

على الرغم من أن نهج الحصة السوقية من أكثر المداخل المستخدمة في قياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات إلا أن يوجد قصور يتمثل في:

- يوجد احتمال لإنخفاض عائدات مراقب الحسابات نتيجة التخصص في قطاع محدد دون غيره
- يحتاج التخصص إلى إنفاق موارد كبيرة لتطوير المهارات والخبرات وتقنيات المراجعة المتعلقة بالقطاع الصناعي

مما سبق يخلص الباحث أن مدخل الحصة السوقية لقياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يعتمد على مدى سيطرة مراقبي الحسابات على السوق المهني لخدمات المراجعة في قطاع صناعي أو خدمي معين وتتجاوز نسبة النصيب السوقي مستوى معين.

ب – مدخل حصة المحفظة: Portfolio Share Approach

يعتمد هذا المدخل على التوزيع النسبي لخدمات المراجعة والأتعاب المرتبطة بها في الصناعات المختلفة لكل مكتب مراجعة بشكل فردي. حيث وأن القطاع الذي يحظى بنسبة أكبر من خدمات مكتب المراجعة والذي يحقق منه أعلى أتعاب يمثل قطاع التخصص لمكتب المراجعة. يفترض هذا المدخل أنه من خلال ملاحظة توزيع مكاتب المراجعة لأتعاب المراجعة (أو الأتعاب المقدرة) على القطاعات الصناعية المختلفة، تمكن الباحثين الاستدلال على تخصص مراقب الحسابات فالقطاعات الصناعية لعملاء مراقب الحسابات ذات أكبر حصة في المحفظة تشكل الصناعات التي قام مراقب الحسابات بتطوير القواعد المعرفية فيها، كما تعكس أكبر حصة في المحفظة الإستثمارات الكبيرة من قبل مراقب الحسابات في تطوير تقنيات المراجعة في الصناعة. وبالتالي، باستخدام هذا المدخل فإن مراقبي الحسابات المتخصصين في قطاع صناعي معين هم الذين يحققوا فيها أكبر قدر من الإيرادات

ويفترض أنها خصصوا معظم الموارد نحو تطوير المعرفة الخاصة بالصناعة، حتى لو لم تحتفظ بحصة سوقية رائدة في تلك الصناعة.

ونقطة الضعف المحتملة في مدخل المحفظة هو أنه المحتمل أن يرتبط تصنيف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات إلى حد كبير بحجم القطاع الصناعي، ويحتمل الا يعكس ذلك على الجهود التي يبذلها مراقب الحسابات المتخصص في تلك الصناعة. حيث يمكن تحديد كل مكتب من مكاتب المراجعة الكبار (الأربعة الكبار) على أنه متخصص في العديد من أكبر الصناعات ولا يمكن تحديد أي منها على أنه متخصص في الصناعات الصغيرة ,(2004)Neal and Riley.

يكون للتخصص دور هام في تحسين الفعالية والكفاءة. ويشير التخصص الصناعي إلى تراكم المعرفة المحددة المكتسبة من خدمة العديد من العملاء في نفس الصناعة Gul etal. 2009. ومراقب الحسابات المتخصص في الصناعة هو من حصل على التدريب والخبرة نتيجة قيامه بتقديم خدمات المراجعة في صناعة معينة. أي أن مراقب الحسابات المتخصص هو من لديه فهم عميق (المعرفة) وخبرة طويلة في العمليات الخاصة بالعميل والصناعة ويكون لديه معرفة بعمليات الشركة، و قواعد المحاسبة والمراجعة التي تناسب نوع الصناعة حيث أن طبيعة عمليات العميل والصناعة يمكن أن تؤثر على مخاطر الأعمال التجارية للعميل وخطر تحريف البيانات المالية حيث أن مراقب الحسابات المتخصص في الصناعة لديهم معرفة أدق و تكرار للإخطاء أقل من غير المتخصص في الصناعة Solomon et al. (1999). ويميل مراقبي الحسابات المتخصصين في الصناعة أيضًا إلى زيادة الاستثمار في تدريب الموظفين والمجالات المتعلقة بالتكنولوجيا في مجال عملهم المتخصص، تؤدي هذه الاستثمارات إلى تحسين جودة المراجعة Velury etal. 2009. وتختلف عمليات المشروع باختلاف الصناعة كما تختلف طبيعة الأخطاء في القوائم المالية .(Maletta and Wright 1996). ومن ثم فإن تخصص مراقب الحسابات في الصناعة تزيد من خبرته في الصناعة وتمكنه من الحصول على معرفة أفضل عن العميل والمخاطر التي يتعرض لها (Bell, Peecher, and Solomon 2005). بالمقارنة بغير المتخصصين وبالتالي يقل من احتمال قيام الإدارة بعمل خداع (Solomon et al. 1999). وأكدت دراسة (Dunn and Mayhew, 2004) على أن مراقبي الحسابات المتخصصين في الصناعة يمتلكوا معرفة وخبرة أكبر من المراجعين غير المتخصصين.

أوضحت دراسة.(2005)Bell et al أن المتخصصين يكونوا قادرين على تحديث معارفهم و مواكبة التغيرات التي تحدث في البيئة الديناميكية المتغيرة التي يعملون من خلالها، وتشير أبحاث علم النفس بأن الأفراد الذين يمتلكون معرفة أكثر في المجال يكونوا قادرين على اكتساب معرفة ذات جودة مرتفعة بمرور الوقت وبمعدل أسرع عن أولئك الذين لديهم معرفة أقل في نفس المجال وبالتالي تزداد كفاءة

مراقب الحسابات المتخصص في إكتشاف الأخطاء المتعلقة بالتقديرات المحاسبية Romanus et al.(2008)

أظهرت نتائج الدراسات السابقة (Balsam et.al. 2003; Dunn and Mayhew, 2004) أن التخصص الصناعي لمراقبي الحسابات يكون له تأثير إيجابي على جودة المراجعة، كما أنهم يستطيعوا تقديم خدمات مراجعة تتميز بجودة مرتفعة لعملائهم. وبالتالي فإنهم يكون لهم دور هام في مراقبة عملية إعداد التقارير المالية. كما أنهم يضعوا قيود على الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح ليس فقط من خلال مراجعة القوائم المالية، ولكن أيضاً من خلال آليات حوكمة الشركات الداخلية، مثل مجلس الإدارة .(Habib et.al, 2014). وحددت دراسة DeAngelo (1981) أن جودة المراجعة تتأثر بعاملين هما كفاية مراقب الحسابات (تأهيله العلمي والمهني) واستقلاله. وتقاس الكفاية بالمعرفة الخاصة بالصناعة.(DeFeond et al., 2000). وتزيد المعرفة الخاصة بالصناعة من مقدرة مراقبي الحسابات في تقييم ظروف الصناعة وتأثيرها على عميل المراجعة. فالمقدرة سوف تزداد مع الخبرة المهنية لهم في تقديم خدمة المراجعة لشركات.

أخرى داخل نفس الصناعة. ويظهر ذلك في دقة إكتشافالأخطاء وجودة تقييمات المخاطر، واختيار الاختبارات وتخصيص الوقت لأعمال المراجعة .(Minutti-Meza (2010).

وأكدت دراسة Carcello and Nagy (2004a) على وجود علاقة سالبة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات والافصاح الخادع في القوائم المالية . كما أوضحت أيضا دراسة Krishnan, 2003) وجود علاقة هامة بين التخصص في صناعة العميل واحتمال تعديل القوائم المالية وبصفة خاصة منشآت المراجعة التي تقدم خدمات المراجعة لعملاء جدد فإن مراقب الحسابات المتخصص يقدم خدمات تتميز بجودة مرتفعة ومن ثم تنخفض فرص تعديل القوائم المالية . كما وجدت دراسة Libby and Frederick (1990) أن مراقبي الحسابات ذو الخبرة الأكثر يكون لديهم فهم متعمق عن النظم المحاسبية ، مما يدعم فكرة أن جودة المراجعة تزداد مع زيادة خبرة المراجع في صناعة معينة. كما أوضح Dunn and Mayhew (2005) أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يؤثر على جودة الإفصاح. وقدموا دليل على أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يرتبط بعلاقة إيجابية مع جودة الإفصاح المستخدمة لدى عميل المراجعة.

أكدت الدراسات السابقة على وجود علاقة إيجابية بين تخصص مراقب الحسابات في الصناعة وجودة الأرباح المعلن عنها، مما يقترح أن المتخصصين في الصناعة يقدمون مراجعة ذات جودة أعلى من غير المتخصصين في الصناعة . كما أوضحت دراسة Balsam et.al (2003) أن تخصص مراقب الحسابات في الصناعة يرتبط بعلاقة سالبة مع القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية ويوجد علاقة إيجابية مع معامل استجابة الأرباح. ووجد Krishnan (2003) أن القيمة المطلقة للاستحقاقات

التقديرية تكون أعلى بالنسبة لمراقبي الحسابات غير المتخصصين عن المتخصصين. تتوافق هذه النتيجة مع الحجة القائلة بأن المراجعين المتخصصين لديهم جودة أكثر من المراجعين غير المتخصصين.

تؤدي فترة البقاء القصيرة إلى تأخير المعلومات المقدمة إلى السوق بسبب عدم إلمام مراقبي الحسابات بعمليات الشركات وهذا سيؤدي في النهاية إلى زيادة تكاليف عدم الكفاءة المعلوماتية ومن ثم زيادة تأخير تقرير المراجعة وأن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يخفف من التأثير السلبي لفترة التعيين القصيرة.(Habib and Bhuiyan, 2011). واستنتج Givoly and Palmon (1982), أن الزيادة في تأخير إعداد التقارير تؤدي إلى انخفاض جودة محتوى المعلومات . واستنتج Bamber et al. (1993) أن زيادة طول فترة البقاء تكون دافع لمراقبي الحسابات على تقديم التقارير في الوقت المناسب كما وجد,(2011) Habib and Bhuiyan أن الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مراقبي حسابات متخصصين في الصناعة يكون تأخير تقرير المراجعة فيها أقصر ومن ثم فإن التخصص يمكن مراقب الحسابات من إصدار تقريره في الوقت المحدد. أوضحت دراسة Gul et.al (2003) أن تقديم خدمات المراجعة تتميز بمستوى جودة مرتفع سوف يزيد من تأثير المعلومات الخاصة بالشركة على سعر السهم حيث أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يساهم في بناء الخبرة ، وبالتالي يؤدي إلى تقديم خدمات مراجعة عالية الجودة. وبالتالي، سوف ينخفض عدم التأكد لدى المستثمرين بشأن قرارات الاستثمار والتنبؤ بالعائدات، الأمر الذي سيقلل بدوره من تقلبات عوائد الأسهم(Su et al, 2016)، كما وجد Stanley and Desert (2007) and Lim and Tan (2010) أن استخدام مراقبي الحسابات المتخصصين في صناعة العميل يقوي العلاقة بين طول فترة بقاء مراقب الحسابات وجودة التقارير المالية. وبالمثل، قدم Su et al (2016) أيضاً دليلاً على أن خبرة المراجع في الصناعة تؤثر على العلاقة بين فترة عمل المراجع والتقلبات أسهم التقلبات.

ويتوقع الباحث الفرض الإحصائي الثاني التالي:

H2 : يؤثر التخصص الصناعي لمراقب حسابات على العلاقة بين فترة بقائه والتقلبات في عوائد الأسهم

٦-٤ الدراسة التطبيقية

لعرض منهجية البحث سوف يعرض الباحث لكل من، هدف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، توصيف وقياس المتغيرات،النماذج الأحصائية المستخدمة لاختبار فروض الدراسة، ونتائج اختبار فروضه كالتالي:

٦ -٤-١ أهدف الدراسة

تستهدف الدراسة الميدانية اختبار فروض البحث على عينة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية.

٦ -٤-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية فى الفترة من عام٢٠١٤ وحتى٢٠١٨ وتتكون عينة الدراسة من هذه الشركات، مراعاة المعايير التالية فى الإختيار:

- الشركات التى توافرت بياناتها اللازمة لقياس متغيرا ت الدراسة
- أن تكون الشركة مدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية خلال فترة الدراسة
- تداول أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية المصرية خلال فترة الدراسة

واعتمدت الدراسة على القوائم المالية للشركات التي تنتمى إلى سبعة قطاعات كما هي موضحة بالجدول رقم (١) خلال فترة الدراسة من عام 2014 وحتي عام2018 وبلغ عدد حجم العينة 43 شركة بإجمالى عدد مشاهدات 215 مشاهدة. واعتمد الباحث فى جمع البيانات على عدة مصادر تمثلت فى شركة مصر لنشر المعمومات وموقع البورصة المصرية وبعض المواقع على شبكة الانترنت والمتخصصة فى نشر التقارير المالية للشركات المصرية.

٦-٤-٣ التوزيع النسبي لعينة الدراسة

يبلغ إجمالي مفردات العينة 43 شركة بعدد 215 مشاهدة تنتمي إلى7 قطاعات والجدول التالي يوضح التوزيع النسبي لها:

جدول ١: التوزيع النسبي لعدد مفردات العينة

اسم القطاع	عدد الشركات	النسبة %
قطاع الكيماويات	8	18.6
الموارد الأساسية	8	18.6
السياحة والترفيه	15	34.88
قطاع موزعون وتجارة الجملة	5	11.63
قطاع التكنولوجيا	3	6.99
قطاع غاز وبترول	3	6.99
قطاع الاتصالات	1	2.33
الإجمالي	43	%100

٦-٤-٤ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

ولإختبار الفروض الإحصائية للدراسة فإنه تم استخدام نموذج ا استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المعزز بشكل خريطة الانتشار) والمستخدم في دراسة كل من Sue et al.(2016) and Jorjani & Gerayli (2018) وتم تعديلها طبقا الظروف البيئية في جمهورية مصر العربية وذلك لإختبار العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد أسهم الشركات بالإضافة إلى تحديد الأثر المُعْدل للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات على هذه العلاقة. والمتغيرات الخاصة بالدراسة الحالية هي كما يلي:

المتغير المستقل لهذه الدراسة هو فترة تعيين مراقب الحسابات وهي عبارة عن عدد السنوات التي يقوم بها مراقب الحسابات بتقديم خدمات المراجعة لنفس عميل المراجعة وتعد فترة التعيين قصيرة إذ كانت مدتها ثلاث سنوات فأقل وإعتبار مدة التعيين لمدة أربع سنوات فأكثر تكون فترة تعيين طويلة ويمكن قياس فترة تعيين مراقب الحسابات بالمقاييس التالية:

تقاس فترة تعيين مراقب الحسابات بعدد سنوات بقائه في تقديم خدمات المراجعة لنفس عميل المراجعة وتأخذ الدراسة في الاعتبار أن فترة التعيين القصيرة تكون مدتها سنتين إلى ثلاث سنوات أما فترة التعيين الطويلة تكون مدتها تكون أكثر من أربع سنوات.

Johnson et al. (2002); Myers et al. (2003); Ghosh and Moon (2005) and Siregar et al. (2012)

المتغير التابع في الدراسة هو تقلبات عوائد الأسهم وبستخدم الانحراف المعياري لعوائد الأسهم في قياس تقلبات عوائد الأسهم وهذا يتمشى مع دراسات Kurnyady et al. (2014) and Sue et al (2016) ويتم حسابه بالمعادلة التالية:

$$VOL_{i,t} = \sqrt{\frac{1}{Di,t-1}} \sum_{1}^{Dit} (R_i - \overline{R})^2$$

VOLi,t = تقلبات عائد سهم الشركة I في السنة t

R_i = عوائد الأسهم اليومية للشركة I لو أن p_t تكونالسعر النهائي في اليوم t فإن

$\frac{Pt-Pt-1}{Pt-1}$

Di,t عدد أيام السنة التي تحسب فيها عوائد الأسهم اليومية للشركة i

المتغير المُعْدل للعلاقة بين فترة تعيين مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم في هذه الدراسة هو مراقب الحسابات المتخصص في الصناعة (SPEC) وتم قياسه باستخدام نموذج Palmrose (1986)، وفي هذا النموذج يستخدم الحصة السوقية لمكتب المراجعة في القطاع الصناعي ويتم قياس

الحصة السوقية باستخدام نسبة أصول عملاء مكتب المراجعة إلى إجمالي أصول القطاع ويتم التعبير عنها بالمعادلات التالية.

$$M_{SIJ} = \frac{\sum_K RIJK}{\sum\sum_{IK} RIJK}$$

حيث أن:

M_{SIJ} = الحصة السوقية لمكتب المراجعة I في الصناعة J.

R_{IJK} = إيرادات نشاط العميل K لمكتب المراجعة I في الصناعةJ.

$$M_{SIJ} = \frac{\sum_K AIJK}{\sum\sum_{IK} AIJK}$$

حيث أن :

M_{SIJ} = النصيب السوقي لمكتب المراجعة I في الصناعة J.

A_{IJK} = أصول العميل K لمكتب المراجعة I في الصناعةJ.

ومراقب الحسابات الذي تبلغ حصته في القطاع أكثر من٢٠% يعد مراقب حسابات متخصص وأقل من هذه النسبة يعد غير متخصص (Fadhila, 2014)

المتغيرات الحاكمة:

يستخدم اصطلاح المتغيرات الحاكمة (العرضية) تشير إلى المتغيرات المستقلة غير المرتبطة بأهداف الدراسة، وفي نفس الوقت يكون لها تأثيرار على المتغير التابع في الدراسة.

حجم الشركة: كمتغير من المتغيرات الحاكمة يتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي للأصول في نهاية السنة المالية.

Habib and Bhuiyan, 2011; Siregar et al . (2012) and Jorjani gerayell (2018)

الرافعة المالية: تقاس الرافعة المالية بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول

Habib and Bhuiyan, 2011; Siregar et al . (2012) and Jorjani gerayell (2018)

- **نتيجة النشاط:** تحقق الشركة أرباح أو خسارة ويتم قياس نتيجة النشاط كمتغير وهمي يأخذ قيمة 1 إذا كانت الشركة تحقق أرباح وتأخذ 0 إذا كانت الشركة تحقق خسارة Jorjani gerayell (2018)

٦-٤-٥ النماذج الاحصائية المستخدمة لاختبار فروض الدراسة

أعتمد الباحث في تحليل وتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة علي تحليل الانحدار المتعدد والذي يكون مناسبا عندما يكون هناك متغير تابع واحد ومجموعة من المتغيرات المستقلة، كما هو في الدراسة الحالية حيث يسمح تحليل الانحدار بإستخراج تقديرات المعلمات β التي تُظهر مساهمة المتغيرات التفسيرية المختلفة في التنبؤ بالمتغير التابع **وذلك قياسا علي دراسة *(Fodio et al.,2015)*.**

ولاختبار الفرض الاحصائي الأول والذي يتناول وجود علاقة سلبية معنوية بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم ويستخدم النموذج التالي:

$$VOL_{i,t} = \beta 0 + \beta 1\ TENURE_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$VOL_{i,t}$ = تقلبات عائد سهم الشركة i في السنة t

β0، β1 = معاملات الانحدار

$TENURE_{i,t}$ = فترة تعيين مراقب الحسابات للشركة i في الفترة t

$\varepsilon_{i,t}$ = الخطأ العشوائي

وكذلك يستخدم النموذج التالي في حالة إضافة المتغيرات الرقابية ويكون النموذج كما يلي :

$$VOL_{i,t} = \beta 0 + \beta 1\ TENURE_{i,t} + \beta 2\ SIZE_{i,t} + \beta 3 LEV_{i,t} + \beta 4\ ROEi,t_{\ i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

β. = معامل الثابت في معادلة الانحدار

β_1 ، β_2 ، β_3 ، β_4 ، β_5 ، β_6 = معاملات الانحدار

$SIZE_{i,t}$ = حجم الشركة i في الفترة t

$LEV_{i,t}$ = الرافعة المالية للشركة i في الفترة t

$ROE_{i,t\ i,t}$ = نتيجة أعمال الشركة i في الفترة t

٦-٤-٦ الاحصائيات الوصفية

تستخدم الاحصائيات الوصفية في وصف الملامح الأساسية لبيانات الدراسة كما أنها توضح طبيعة عينة الدراسة واتجاهات متغيرات الدراسة. ويوضح الجدول رقم (٢) الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة.

جدول٢: الوصف الاحصائي لكل المتغيرات

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري
تقلبات عوائد الأسهم	215	0.0012	0.02700
فترة تعيين مراقب الحسابات	215	2.5860	1.36059
تخصص مراقب حسابات في الصناعة	213	0.3753	1.46845
حجم الشركات	215	8.8733	0.76506
الرافعة المالية	215	0.7469	4.41754
نتيجة النشاط	215	٠.4698	٠.50025

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

وتشير الاحصائيات الوصفية إلى أن التقلبات في عائد الأسهم تبلغ ٠.١٢ % بانحراف معياري ٠.٠٢٧ ومتوسط فترة تعيين مراقب الحسابات تبلغ حوالي٣ سنوات بانحراف معياري ١.٣٦. وأن حوالي ٣٧.٥ من مشاهدات العينة قد مراجعتهم من قبل مراقب حسابات متخصص في الصناعة بانحراف معياري ١.٤٧. كما تشير الاحصائيات إلى أن حوالي٧٥ % من مشاهدات العينة تعتمد على تمويل أصولها بالديون بانحراف معياري ٤.٤١٧، وأن ٤٧% من مشاهدات العينة قد حققت أرباح بانحراف معياري ٠.٥٠٠٢٥.

٦-٤-٧ نتائج اختبارات الفروض

٦-٤-٧-١ اختبارات الازدواج الخطي للمتغيرات

قام الباحث باجراء إختبارات ارتبط المتغيرات المستقلة ببعضها البعض والتي تسمى Multicollinearity قبل تقدير نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فروض البحث، حيث أن قون نموذج الانحدار تعتمد على فرضية استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض وعدم تحقيق شرط استقلال هذه المتغيرات يؤدي إلى المشكلة الاحصائية المعروفة باسم التعدد الخطي Multicollinearity.

وتم إجراء هذا الاختبار من خلال حساب معامل التباين المسموح به Tolerance لكل متغير من هذه المتغيرات وكذلك حساب معامل التضخم Veriance Inflation Factor (VIF) ويوضح الجدول رقم (٣) قيم معامل التباين المسموح به ومعامل التضخم لكل متغير من المتغيرات حيث كانت قيم المتغيرات للتباين المسموح به أقل من (١) ومعامل التضخم لجميع المتغيرات كانت أقل من (٥)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي.

جدول ٣: يوضح نتائج إختبار الإزدواج الخطي Collinearity Statistics

المتغيرات	معامل التباين Tolerance	معامل التضخم VIF
فترة تعيين مراقب الحسابات Tenure	0.311	3.212
تخصص مراقب حسابات في الصناعة Specialization	0.261	3.837
المتغير المعدل (التفاعلي) N A	0.713	1.402
حجم الشركات Size	0.717	1.394
الرافعة المالية Financial leverage	0.371	2.696
نتيجة النشاط operation result	0.430	2.325

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

٦ – ٤ – ٧ – ٢ نتائج اختبارات الفرض الاحصائي الأول

وينص على إفتراض وجود علاقة سلبية معنوية بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم

الفرض الاحصائي الفرعي الأول H1A: متغير واحد وهو فترة بقاء مراقب الحسابات

$VOL_{i,t} = \beta 0 + \beta 1\ TENURE_{i,t}$

جدول ٤: يوضح نتائج اختبارات الفرض الاحصائي الأول

المتغيرات	جدول (أ)			جدول (ب)			معامل الانحدار المعياري (β)	التفسير
	معامل الانحدار المقدر (β)	إختبارات T		معامل الانحدار المقدر (β)	إختبارات T			
		القيمة	مستوى المعنوية		القيمة	مستوى المعنوية		
(Constant)	-.078	-1.945	.053	-.010	-.276	.783		
Tenure	٠-.748	-9.558	.000	-.377	-4.470	.000	.404	معنوي
Size				-0.145	-3.710	.000	.140	معنوي
Financial leverage				٠.217	4.033	.000	.216	معنوي
operation result				-0.287	-4.505	.000	.273	معنوي
معامل الارتباط المتعدد			0.801	معامل الارتباط المتعدد			0.871	
معامل التحديد R^2			0,642	معامل التحديد R^2			0.759	
Adjusted R^2			0.641	Adjusted R^2			0.754	
قيمة F			382.515	قيمة F			165.408	
القيمة الاحتمالية (P- Value)			0.000	القيمة الاحتمالية P- Value)			0.000	

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج اختبارات الفرض الاحصائي الأول وتم تقسيم الجدول إلى جدول (أ) وجدول (ب) والجدول الأول يوضح حالة استخدام متغير مستقل واحد وهو فترة بقاء مراقب الحسابات. والجدول (ب) يوضح النتائج الخاصة بالمتغيرات المستقلة وهي متغير فترة بقاء مراقب الحسابات بالإضافة إللى المتغيرات الرقابية المستقلة وهي حجم الشركة ونسبة الرفع المالي ونتيجة النشاط.

وأوضح الجدول (٤– أ) المقدرة التفسيرية للنموذج بالاعتماد على معامل الارتباط، حيث أن معامل الارتباط بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عائد الأسهم تبلغ ٠.٨٠١ (بقترب من الواحد الصحيح)، وهذا يعني وجود ارتباط قوي بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عائد الأسهم. وبلغ قيمة معامل التحديد R^2 =٠.٦٤٢ (الذي يأخذ في الحسبان درجات الحرية) بما يعني أن ٦٤% من التغير الكلي في تقلبات عوائد الأسهم يتم تفسيرها بدلالة فترة بقاء مراقب الحسابات، مما يعني إرتفاع القدرة التفسيرة للنموج وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في النموذج نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى للنموذج.

ويوضح الجدول (٤– أ) أيضا معنوية دالة الانحدار وذلك باستخدام تحليل التباين ANOVA للحكم على معنوية دالة الانحدار ككل من خلال قيمة F المحسوبة، حيث أن (sig.= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥، وأن F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية مما يدل على أن النموذج ذو معنوية وصالح لتحقيق هدف الدراسة. ومن ثم يرفض فرض العدم وذلك يعني أن النموذج يمكنه معنويا تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، ويقبل الفرض البديل والذي يعني وجود علاقة ذات معنوية إحصائية بين المتغيرين.، وأن القيمة الاحصائية لـ Tالمحسوبة ٩.٥٥٨– أكبر من T الجدولية عند مستوى معنوية ٥% وأن 0.53 > 0.00 **ومن ثم يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل.**

ومما سبق يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم

كما يلي:

$$VOL_{i,t} = -0.078 - 0.748\ TENURE_{i,t}$$

ومما سبق يخلص الباحث إلى أن نتائج التحليل الاحصائي للقرض الإحصائي الفرعي الأول تؤكد على على أن فترة بقاء مراقب الحسابات لها تأثير سلبي معنوي على التقلبات في عوائد الأسهم أي كلما زادت فترة بقاء مراقب الحسابات كلما انخفضت التقلبات في عوائد الأسهم.

الفرض الاحصائي الفرعي االثاني H_{o1B}:

$$VOL_{i,t} = \beta 0 + \beta 1\ TENURE_{i,t} + \beta 2\ SIZE_{i,t} + \beta 3 LEV_{i,t} + \beta 4\ \beta 6 ROE_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

ويوضح نتائجه الجدول (٤ –ب) أن معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تبلغ٠.٨٧١ (بقترب من الواحد الصحيح)، وهذا يعني وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وبلغ قيمة معامل التحديد R^2 =٠.٧٥٩(الذي يأخذ في الحسبان د جات الحرية) بما يعني أن ٧٦% من التغير الكلي في تقلبات عوائد الأسهم يتم تفسيرها بدلالة المتغيرات المستقلة بالنموذج

سالف الذكر مما يعني إرتفاع القدرة التفسيرة للنموج، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في النموذج نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى للنموذج.

ويوضح الجدول (٤ – ب) معنوية دالة الانحدار باستخدام تحليل التباين ANOVA للحكم على معنوية دالة الانحدار ككل من خلال قيمة F المحسوبة يوضح الجدول السابق أن (sig.= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥، وأن F المحسوبة والتي تبلغ 165.408 أكبر من قيمة F الجدولية مما يدل على أن النموذج ذو معنوية وصالح لتحقيق هدف الدراسة. **ومن ثم يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل وذلك يعني أن النموذج يمكنه معنويا تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، ويقبل الفرض البديل والذي يعني وجود علاقة ذات معنوية إحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة**

وتوضح النتائج أيضاً معنوية معاملات الانحدار المتعدد كما يلي:

- بالنسبة لـ β. نجد أن قيمة الاحتمال P.value تساوي 0.783 وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥% ومن ثم نقبل الفرض العدمي القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار المقدر غير معنوي.
- بالنسبة لـ β_1 نجد أن قيمة الاحتمال P.value تساوي الصفر وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% ومن ثم نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن β_1 في نموذج الانحدار المقدر معنوية أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فترة التعيين والتقلبات في عوائد الأسهم.
- بالنسبة لـ β_2 نجد أن قيمة الاحتمال P.value تساوي الصفر وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% ومن ثم نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن β_2 في نموذج الانحدار المقدر معنوية أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والتقلبات في عوائد الأسهم.
- بالنسبة لـ β_3 نجد أن قيمة الاحتمال P.value تساوي الصفر وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% ومن ثم نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن β_3 في نموذج الانحدار المقدر معنوية أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي والتقلبات في عوائد الأسهم.
- بالنسبة لـ β_4 نجد أن قيمة الاحتمال P.value تساوي الصفر وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% ومن ثم نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن β_4 في نموذج الانحدار المقدر معنوية أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نتيجة النشاط والتقلبات في عوائد الأسهم.

كما يوضح الجدول السابق (٤ – ب) قوة تأثير كل متغير في تفسير تقلبات عوائد أسهم الشركات، يتم الاحتكام لمعاملات الانحدار المعياري Standardized الموضحة بالعمود الثالث في الجدول وكان ترتيب قوة التفسير للمتغيرات كالأتي فترة تعيين مراقب الحسابات، ونتائج النشاط، ونسبة الرفع المالي، وحجم الشركة بمعدلات إرتباط ٠.٤٠٤، ٠.٢٧٣، ٠.٢١٦، ٠.١٤٠على التوالي. **ومن ثم يرفض فرض**

العدم ويقبل الفرض البديل أي وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والتقلبات في عوائد أسهم الشركات (المتغير التابع)

معادلة الانحدار:

$$VOL_{i,t} = -0.010 - 0.377\ TENURE_{i,t} - 0.145\ SIZE_{i,t} + 0.217 LEV_{i,t} - 0.287\ ROE_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

ويستنتج الباحث أن نتيجة التحليل الاحصائي تدعم قبول الفرض الاحصائي الأول القائل" وجود علاقة سلبية بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم، ويفسر ذلك بأن طول فترة التعيين لدى عميل المراجعة تؤدي إلى زيادة تراكم المعرفة لدى مراقب الحسابات عن عميل المراجعة والنظم المحاسبية وهيكل الرقابة الداخلية المطبق ومن ثم زيادة استقلال مراقب الحسابات وعدم اعتماده على تقديرات الإدارة والذي يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية والقوائم المالية التي تم مراجعتها ومن ثم يقلل من عدم التأكد المرتبط بقرارات الاستثمار والتنبؤ بالعائدات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التأثير السلبي على تقلبات عوائد أسهم الشركات، وهذا يتفق مع نتائج دراسات Solomon et al. (1999); Johnson et al. (2002); Ghosh & Moon (2005); Gall et al. (2010); Su.et al. (2016) and Jorjani Gerayeli (2018).

حيث أكدت نتائج هذه الدراسات على على أن الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مراقبي حسابات يتميز بأدائهم بجودة مرتفعة تكون تقلبات عوائد أسهمها منخفضة.

٦-٤-٧-٣ نتائج اختبارات لفرض الاحصائي الثاني: H_{O2}

يؤثر التخصص الصناعي لمراقب حسابات على العلاقة بين فترة بقائه والتقلبات في عوائد الأسهم

الفرض الاحصائي الفرعي H_{O2A}

$$VOL_{i,t} = \beta 0 + \beta 1\ TENURE_{i,t} + \beta 2\ SPEC_{i,t} + \beta 3\ TENURE_{i,t} * SPEC_{i,t}$$

جدول٥: يوضح نتائج اختبارات الفرض الاحصائي الثاني

المتغيرات	جدول (أ)			جدول (ب)			معامل الانحدار المعياري (β)
	معامل الانحدار المقدر (β)	إختبارات T		معامل الانحدار المقدر (β)	إختبارات T		
		القيمة	مستوى المعنوية		القيمة	مستوى المعنوية	
(Constant)	-0.011	-0.258	0.797	-0.045	-1.108	0.269	
Tenure	-.0409	-7.442	0.000	-0.286	-5.193	0.000	0.306
Specialization	-0.0420	-7.532	0.000	0.222	3.734	0.000	0.241

Spec*tenure	-.0.007	-0.259	0.796	0.005	0.217	0.828	0.008
Size				-0.096	-2.401	.017	0.093
Financial leverage				0.163	3.003	.003	0.162
operation result				-0.240	-4.552	.000	0.228
معامل الارتباط المتعدد			0.851	معامل الارتباط المتعدد			٠.٨٨٠
معامل التحديد R^2			0.724	معامل التحديد R^2			٠.٧٧٥
Adjusted R^2			0.720	Adjusted R^2			٠.٧٦٨
قيمة F			184.265	قيمة F			119.070
القيمة الاحتمالية (P- Value)			0.000	القيمة الاحتمالية P- Value)			٠.٠٠٠

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

يوضح الجدول رقم (٥) نتائج اختبارات الفرض الاحصائي الثاني وتم تقسيم الجدول إلى جدول (أ) وجدول (ب) والجدول ٥ –أ يوضح نتائج التحليل الاحصائي للفرض الاحصائي فرعي H_{o2A} والذي يتضمن متغير فترة بقاء مراقب الحسابات ومتغير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغيرات مستقلة ومتغير مُعْدل للعلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد أسهم الشركات، كما يوضح الجدول (٥– ب) يوضح النتائج الخاصة نتائج التحليل الاحصائي للفرض الاحصائي فرعي H_{o2B} والذي يتضمن المتغيرات المستقلة فترة بقاء مراقب الحسابات ومتغير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات والمتغيرات الرقابية وتشمل حجم الشركة ونسبة الرفع المالي ومتغير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغيرات مستقلة ومتغير مُعْدل للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (التقلبات في عوائد أسهم الشركات).

ويوضح الجدول (٥– أ) المقدرة التفسيرية للنموذج بالاعتماد على معامل الارتباط، حيث أن معامل الارتباط بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عائد الأسهم تبلغ ٠.٨٥١ (بقترب من الواحد الصحيح) ، وهذا يعني وجود ارتباط قوي بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتخصص الصناعي لمراقب الحسابت وبين التقلبات في عوائد أسهم الشركات بمعنى زيادة قيمة المتغيرات المستقلة تؤدي إلى زيادة التقلبات في عوائد الأسهم. وبلغ قيمة معامل التحديد R^2 =٠.٧٢٤ (الذي يأخذ في الحسبان درجات الحرية) بما يعني أن المتغيرات المستقلة فترة بقاء مراقب الحسابات ومتغير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات تفسر حوالي ٧٢.٤ % من التغيرات الكلية التي تحدث في تقلبات عوائد الأسهم يتم تفسيرها بدلالة فترة تعيين مراقب الحسابات ومتغير تخصص مراقب الحسابات في الصناعة، مما يعني إرتفاع القدرة التفسيرة للنموج وباقي النسبة ٢٧.٦ % من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي في النموذج نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى للنموذج .

كما يوضح الجدول (5- أ) أيضا معنوية دالة الانحدار وذلك باستخدام تحليل التباين ANOVA للحكم على معنوية دالة الانحدار ككل. حيث أن قيمة P.value تساوي الصفر (sig =0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% . وأن قيمة F المحسوبة والتي تبلغ ١٨٤.٢٦٥ أكبر من قيمة F الجدولية مما يدل على أن النموذج ذو معنوية بمعنى جودة النموذج وإمكانية الاعتماد عليها في تحقيق هدف الدراسة. أي وجود علاقة ذات معنوية بين المتغيرات المستقلة والتقلبات في عوائد أسهم الشركات ومن ثم يرفض فرض العدم وذلك يعني أن النموذج يمكنه معنويا تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، ويقبل الفرض البديل والذي يعني وجود علاقة ذات معنوية إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

وتوضح النتائج معنوية معاملات الانحدار المتعدد كما يلي:

- بالنسبة لـ β_1 نجد أن قيمة الاحتمال P.value تساوي الصفر وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% ومن ثم نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن β_1 في نموذج الانحدار المقدر معنوية أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فترة البقاء والتقلبات في عوائد الأسهم.
- بالنسبة لـ β_2 نجد أن قيمة الاحتمال P.value تساوي الصفر وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% ومن ثم نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن β_2 في نموذج الانحدار المقدر معنوية أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم.
- أما فيما يتعلق بمعامل β_3 للمتغير المُعْدل للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (التقلبات في عوائد أسهم الشركات) ، فقد كان له تأثير سلبي غير معنويحيث أن (β_3= -0.007) ، و قيمة الاحتمال P.value وهي تساوي 0.796 وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥%. ومن ثم لم يؤثر متغير فترة بقاء مراقب الحسابات عندما يتفاعل مع متغير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على التقلبات في عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وبالتالي **تم رفض الفرض الفرعي الأول (Ho1A)، القائل يؤثر التخصص الصناعي لمراقب حسابات على العلاقة بين فترة بقائه والتقلبات في عوائد الأسهم.**

كما يوضح الجدول السابق أن وأن القيمة الاحصائية لـ Tالمحسوبة (-0.258) أقل من T الجدولية وأن مستوى المعنوية يساوي ٠.٧٩٧ وهو أكبر من مستوى معنوية ٥% ومن ثم لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التالبع التقلبات في عوائد الأسهم.

كما يوضح الجدول السابق قوة تأثير كل متغير في تفسير تقلبات عوائد أسهم الشركات، يتم الاحتكام لمعاملات الانحدار المعياري Standardized الموضحة بالعمود الثالث في الجدول وكان ترتيب قوة التفسير للمتغيرات كالأتي التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ثم فترة بقاء مراقب

الحسابات، وأخير المتغير المُعْدل بمعدلات إرتباط ٠.٤٥٦، ٠.٤٣٨، 0.011- على التوالي كما يوضح الجدول السابق أن مستوى المعنوية (sig.=0.797) بالنسبة للثابت ، وأن 0.797 > 0.00 ومن ثم يقبل فرض العدم أي وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات المستقلة والتقلبات في عوائد أسهم الشركات (المتغير التابع) ماعدا المتغير المُعْدل (تفاعل متغير فترة البقاء مع متغير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات) فإن تأثيره سلبي غير معنوي على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتقلبات في عوائد الأسهم.

ومما سبق يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين فترة تعيين مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم كما يلي:

$$VOL_{i,t} = -0.011 - 0.409\ TENURE_{i,t} - 0.420\ SPEC_{i,t} - 0.007\ TENURE_{i,t}* SPEC_{i,t}$$

الفرض الاحصائي الفرعي H_{o2B}

$$VOL_{i,t} = \beta 0 + \beta 1\ TENURE_{i,t} + \beta 2\ SPEC_{i,t} + \beta 3\ TENURE_{i,t}* SPEC_{i,t} + \beta 4\ SIZEi,t + \beta 5LEVi,\ t + \beta 6ROEi,t + \varepsilon i,t$$

ويوضح الجدول (٥ – ب) نتائج التحليل الاحصائي للفرض الاحصائي الفرعي H_{o2B}

ويوضح الجدول (٥– ب) المقدرة التفسيرية للنموذج بالاعتماد على معامل الارتباط ، حيث أن معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهو التقلبات في عائد الأسهم تبلغ ٠.٨٨٠ (بقترب من الواحد الصحيح) ، وهذا يعني وجود ارتباط قوي بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتخصص الصناعي لمراقب الحسابت وحجم الشركة ونسبة الرفع المالي ونتيجة النشاط والمتغير المُعْدل (مضروب فترة بقاء مراقب الحسابات في تخصصه في الصناعة) وبين المتغير التابع التقلبات في عوائد أسهم الشركات بمعنى زيادة قيمة المتغيرات المستقلة تؤدي إلى زيادة التقلبات في عوائد الأسهم. وبلغ قيمة معامل التحديد R^2 = ٠.٧٧٥ (الذي يأخذ في الحسبان درجات الحرية) بما يعني أن المتغيرات المستقلة فترة بقاء مراقب الحسابات ومتغير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات تفسر حوال ٧٧.٥ % من التغيرات الكلية التي تحدث في تقلبات عوائد الأسهم يتم تفسيرها بدلالة المتغيرات المستقلة، مما يعني إرتفاع القدرة التفسيرة للنموج وباقي النسبة ٢٢.٥ % من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي في النموذج نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى للنموذج .

كما يوضح الجدول (5– ب) أيضا معنوية دالة الانحدار وذلك باستخدام تحليل التباين ANOVA للحكم على معنوية دالة الانحدار ككل. حيث أن قيمة P.value تساوي الصفر (sig =0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ٥%. وأن قيمة F المحسوبة والتي تبلغ ١١٩.٠٧٠ أكبر من قيمة F الجدولية مما يدل على أن النموذج ذو معنوية بمعنى جودة النموذج وإمكانية الاعتماد عليها في تحقيق هدف

الدراسة. أي وجود علاقة ذات معنوية بين المتغيرات المستقلة والتقلبات في عوائد أسهم الشركات ومن ثم يرفض فرض العدم وذلك يعني أن النموذج يمكنه معنويا تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، ويقبل الفرض البديل والذي يعني وجود علاقة ذات معنوية إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

وتوضح النتائج معنوية معاملات الانحدار المتعدد كما يلي:

- بالنسبة لـ β_1 نجد أن قيمة الاحتمال P.value تساوي الصفر وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% ومن ثم نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن β_1 في نموذج الانحدار المقدر معنوية أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فترة البقاء والتقلبات في عوائد الأسهم.
- بالنسبة لـ β_2 نجد أن قيمة الاحتمال P.value تساوي الصفر وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% ومن ثم نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن β_2 في نموذج الانحدار المقدر معنوية أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم.
- أما فيما يتعلق بمعامل β_3 للمتغير المُعْدل للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (التقلبات في عوائد أسهم الشركات)، فقد كان له تأثير غير معنوي حيث أن (β_3=0.005) ، و قيمة الاحتمال P.value وهي تساوي 0.828 وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥%. ومن ثم لم يؤثر متغير فترة البقاء مراقب الحسابات عندما يتفاعل مع متغير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على عوائد أسهم اللشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وبالتالي **تم رفض الفرض الفرعي الثاني (Ho2A) ، القائل يؤثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين فترة بقائه والتقلبات في عوائد الأسهم.**
- بالنسبة ل β_4 نجد أن قيمة الاحتمال P.value تساوي ٠.١٧ وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% ومن ثم نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن β_4 في نموذج الانحدار المقدر معنوية أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركات والتقلبات في عوائد الأسهم.
- بالنسبة لـ β_5 نجد أن قيمة الاحتمال P.value تساوي 0.003 وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% ومن ثم نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن β_5 في نموذج الانحدار المقدر معنوية أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي والتقلبات في عوائد الأسهم.
- بالنسبة لـ β_6 نجد أن قيمة الاحتمال P.value تساوي الصفر وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% ومن ثم نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن β_6 في نموذج الانحدار المقدر معنوية أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نتيجة النشاط والتقلبات في عوائد الأسهم.

كما يوضح الجدول السابق أن مستوى المعنوية (sig.=0.269) بالنسبة للثابت، وأن القيمة الاحصائية لـ Tالمحسوبة (1.108-) أقل منT الجدولية وأن مستوى المعنوية يساوي ٠.٢٦٩ وهو أكبر من مستوى معنوية ٥% ومن ثم لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التالبع التقلبات في عوائد الأسهم.

كما يوضح الجدول السابق قوة تأثير كل متغير في تفسير تقلبات عوائد أسهم الشركات ، يتم الاحتكام لمعاملات الانحدار المعياري Standardized الموضحة بالعمود الثالث في الجدول وكان ترتيب قوة التفسير للمتغيرات كالأتي فترة بقاء مراقب الحسابات ثم التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ثم نتيجة النشاط ثم نسبة الرفع المالي ثم حجم الشركة ، وأخير المتغير المُعْدل (مضروب فترة بقاء مراقب الحسابات في تخصصه الصناعي) بمعدلات إرتباط ٠.٢٤١،٠.٣٠٦، ٠.٣٣٨، ٠.١٦٢ ، ٠.٠٩٣، على التوالي كما يوضح الجدول السابق أن مستوى المعنوية (sig.=0.269) بالنسبة للثابت، وأن 0.269 > 0.00 ومن ثم يقبل فرض العدم أي وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات المستقلة والتقلبات في عوائد أسهم الشركات (المتغير التابع) ماعدا المتغير المُعْدل (مضروب فترة البقاء في التخصص الصناعي) فإن فإن العلاقة تكون سالبة بين المتغير المُعْدل والتقلبات في عوائد الأسهم.

ومما سبق يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين فترة تعيين مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم كما يلي:

$$VOL_{i,t} = -0.045 - 0.286\ TENURE_{i,t} - 0.222\ SPEC_{i,t} + 0.005 TENURE_{i,t} * SPEC_{i,t} - 0.096\ SIZE_{i,t} + 0.163 LEV_{i,t} - 4.552 ROE_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

ومما سبق يستخلص الباحث أن نتائج التحليل الإحصائي للدراسة تؤكد على أن التخصص كمتغير مُعْدل للعلاقة بين فترة تعيين مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد أسهم الشركات ليس لها تأثير هام نسبيا على هذه العلاقة. في حين تؤكد الدراسات السابقة Bamber et al. (1993); Stanley and Desert (2007); Lim and Tan (2010); Habib and Bhuiyan (2011) and (Su et al, 2016)، على أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات تقوي من العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسه، وربما يرجع السبب في ذلك إلى إختلاف البيئة التي تعمل فيها الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية والبيئة التي طبقت فيها الدراسات الأخرى وهذا يعد سببا محتملا للتناقض.

٦-٥ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

يستهدف هذا الجزء عرض أهم النتائج التي توصلت إليها البحث. بالإضافة إلى عرض التوصيات ومجال البحث المقترحة:

٦-٥ -١ نتائج البحث

استهدف البحث إلى اختبار العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم بالإضافة إلى فحص تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغير مُعْدل لتلك العلاقة للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية.

- أكدت نتائج البحث على وجود علاقة سالبة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم أي أنه كلما زادت فترة بقاء مراقب الحسابات كلما إنخفضت التقلبات في عوائد أسهم الشركات، حيث أن طول فترة بقاء مراقب الحسابات تتيح الفرصة لمراقب الحسابات إلى حصوله على معلومات أكثر عن عميل المراجعة والنظم المحاسبية المطبقة لديه ومن ثم تؤدي إلى تحسين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية التي تم مراجهتها ومن ثم تقلل من مخاطر عدم التأكد لدى المستثمرين بخصوص توقعاتهم لعائد أسهم الشركات والذي يكون لها تأثير معنوي سالب على التقلبات في عوائد الأسهم.
- أكدت نتائج البحث بأن المتغيرات الحاكمة لها تأثير معنوي سالب على التقلبات في عوائد الأسهم ماعدا متغير نسبة الرفع المالي فإن تأثيرها معنوي إيجابي أي كلما أرتفعت نسبة الرفع المالي زادت التقلبات في عوائد الأسهم.
- وأوضحت نتائج البحث أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغير مستقل يكون له تأثير معنوي سالب على التقلبات في عوائد أسهم الشركات أي أن حصول الشركات على خدمات المراجعة من مراقب الحسابات المتخصص تكون تقلبات عوائد أسهم أقل من الشركات التي تحصل على خدمات مراجعة من مراقب حسابات غير متخصص وذلك لأن الخبرة في الصناعة تحسن من جودة خدمات المراجعة حيث أن المتخصص يكون أكثر دراية وخبرة ببيئة الأعمال التي تمارس الشركات من نشاطها.
- كما أكدت نتائج البحث على أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغير مُعْدل للعلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد أسهم الشركات حيث أنه ليس لها تأثير هام نسبيا على هذه العلاقة.

٦-٥ -٢ التوصيات

فى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها يوصى الباحث بما يلى:

- يجب على المستثمرين والمشاركين في بورصة الأوراق المالية أن يأخذو في إعتبارهم عند إتخاذ القرارات الاستثمارية متغير طول فترة بقاء مراقب الحسابات بجانب المتغيرات المالية الأخرى كمتغير مؤثر في تقلبات عوائد الأسهم.
- يجب على المنظمات والجمعيات المهنية في جمهورية مصر العربية أن توصي بأن يكون الحد الأقصى لفترة بقاء مراقب الحسابات لدى عميل مراجعة لاتزيد عن خمس سنوات، حيث أن قصر فترة بقائه بأقل من تلك الفترة يقلل من استقلاله ويزيد من فرص الإذعان لطلبات العميل نتيجة الاغراءات التي تقدمها الإدارة لمراقب الحسابات الجديد والتي تمثل حافز على تبني وجهة نظر إدارة عميل المراجعة والعمل بمستوى استقلال أقل من المطلوب ومن ثم تفقده الدافع على الموضوعية عند تقديم خدمات المراجعة.

٦-٥- ٣ مجالات البحوث المقترحة

توصي الدراسة بإجراء بعض البحوث المستقبلية التالية:

- العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات وممارسة إدارة الأرباح.
- العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات و السمعة المهنية لمكتب مراقب الحسابات.
- العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات وتأخر إصدار تقرير المراجعة.
- أثر فترة بقاء مراقب الحسابات على تكلفة حقوق الملكية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

البلتاجي، يسري محمد محمود (٢٠١٧)، " أثر التخصص الصناعى لمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية– على الشركات المقيدة فى بورصة الأوراق المالية السعودية" **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** – كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، المجلد الرابع والخمسون العدد الثاني يوليو

عوض، آمال محمد محمد، (٢٠٠٦)،" قياس أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري "، ***المجلة المصرية للدراسات التجارية*** المجلد الثلاثون العدد الأول ص: ١٧١ – ١٣٧

حسين ، محمد إبراهيم (٢٠١٩)، " تأثير التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على العلاقة بين استقلالية مجلس الادارة وجودة المراجعة: دليل تطبيقي من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ***مجلة الفكر المحاسبي*** المجلد ٢٣ – العدد ٢ – الصيف

محمود، وائل حسين محمد (٢٠١٩)،"دور التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات الفساد المالي – دراسة نظية وميدانية " ***مجلة الفكر المحاسبي*** المجلد ٢٣ – العدد ٣ – الخريف ص: ٢٢٢ –٣٠٠

منصور ، محمد السيد (٢٠١٨)، "أثر التخصص الصناعى لمراقب الحسابات وحجم منشأته على فترة إصدار تقرير المراجعة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ***مجلة الفكر المحاسبي*** المجلد ٢٢ – العدد ٤ – الصيف

دكتور/ بابكر، بشير عجيب (٢٠١٨)،"دور التخصص الصناعي للم ا رجع لدعم الميزة التنافسية "" ***مجلة الفكر المحاسبي*** المجلد ٢٢ – العدد ٢ – الصيف

ثانيا: المراجع باللغة الأنجليزية

Adeniyi, Segun Idowu andMieseigha, Ebipanipre Gabriel, (2013) "Audit Tenure: an Assessment of its Effects on Audit Quality in Nigeria ",***International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences***, Vol. 3, No.3, July

Adeniyi, Segun Idowu andMieseigha, Ebipanipre Gabriel, (2013) " Audit Tenure: an Assessment of its Effects on Audit Quality in Nigeria ",***International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences***, Vol. 3, No.3, July

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), 1998. CPA vision project identifies top five issues for profession. ***The CPA Letter*** 78 (April): 1,12.

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), 1978. ***Commission on Auditors' Responsibilities: Report, Conclusions, and Recommendations***. American Institute of Certified Public Accountants, New York, NY.

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), 1994.***Professional Standards***. New York: Commerce Clearing House Inc.

Arrunada, B. and Paz-Ares, C. (1997). Mandatory rotation of company auditors: A critical examination, ***International Review of Law and Economics***, 17,

Ashton, A., 1991. Experience and error frequency knowledge as potential determinants of audit expertise. ***The Accounting Review*** 66 (2),

Auditing Profession Act (APA, 2002): Number 26 of 2002. Pretoria: Government Printer

Balsam, Steven and Krishnan, Jagan and Yang, Joon S.,2003 ," Auditor Industry Specialization and Earnings Quality.", ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, September 2003. Available at SSRN : https://ssrn .com/abstract=436260 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.436260

Bamber, E.M., Bamber, L.S. and Schoderbek, M.P. (1993), "Audit structure and other determinants of audit report lag: an empirical analysis", ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***, Vol. 12 No. 1,

Barbadillo, E., and Aguilar, N. (2008). Does auditor tenure improve audit quality? "Mandatory auditor rotation versus long term auditing: An empirical analysis". ***Working paper***, University of Cadiz, Spain.

Bazerman, M., Morgan, K., Loewenstein, G., 1997." The impossibility of auditor independence.

Sloan" ***Management Review*** 38 (4),

Beck, P., Frecka, T., Solomon, I., 1988. A model of the market for MAS and audit services: Knowledge spillovers and auditor–auditee bonding. ***Journal of Accounting Literature*** 7,

Bell, T. B., Peecher, M. E., Solomon, I. 2005. The 21st century public accounting audit. ***KPMG International***

Bell, T., Marrs, F., Solomon, I., Thomas, H. 1997. Auditing organizations through a strategic lens, the KPMG business measurement process. Montvale, NJ, Peat Marwick LLP.

Blankley, Alan I. Hurtt, David N. and MacGrego , Jason E. r (2012) Abnormal Audit Fees and Restatements. ***AUDITING: A Journal of Practice & Theory***: February 2012, Vol. 31, No. 1

Bonner, S., Lewis, B., 1990. Determinants of auditor expertise. ***Journal of Accounting Research*** 28 (Suppl.).

Bratten, Brian; Causholli, Monika and Thomas C. Omer (2019) "Audit Firm Tenure, Bank Complexity, and Financial Reporting Quality", ***Contemporary Accounting Research*** Vol. 36 No. 1, Spring

Bratten, Brian; Causholli, Monika and Thomas C. Omer (2019) "Audit Firm Tenure, Bank Complexity, and Financial Reporting Quality", ***Contemporary Accounting Research*** Vol. 36 No. 1 (Spring)

Bricker, R. 2002. Transparency, independence, technology and the CPA scope of services: New challenges to the profession. ***The Ohio CPA Journal*** (April-June):

Cahan, Steven F., Jeter, Debra C.,and Naiker, Vic (2011) Are All Industry Specialist Auditors the Same?. ***AUDITING: A Journal of Practice & Theory***: November 2011, Vol. 30, No. 4

Carcello, J., Nagy, A., 2004a. Client size, auditor specialization and fraudulent financial reporting. Managerial Auditing Journal 19 (5),

Carcello, Joseph V. and Nagy, Albert L. (2004B) Audit Firm Tenure and Fraudulent Financial Reporting. ***AUDITING: A Journal of Practice & Theory***: September 2004, Vol. 23, No. 2,

Carmichael, D. R. 1999. In search of concepts of auditor independence. ***The CPA Journal*** (May)

Casterella, J., Knechel, W. R., & Walker, P. L. (2002). The relationship of audit failures and auditor tenure. ***Working paper***, University of Florida

Chadegani, A.A. (2011). Review of studies on audit quality. ***In International Conference On Humanities, Society And Culture***, IPEDR (Vol. 20).

Choo, F. (1996). Auditors' knowledge content and judgement performance: A cognitive script approach. ***Accounting, Organizations and Society***, 21,

Chu, Ling ; Dai,Jie , and Zhang, Ping (2018) " Auditor Tenure and Quality of Financial Reporting" ***Journal of Accounting, Auditing & Finance*** 2018, Vol. 33(4)

Crabtree, A.D. (2004). An empirical investigation of the effects of earnings predictability and auditor-client relationships on the bond credit market. (Unpublished Dissertation). Virginia Polytechnic Institute and State University

Daly; Kevin .(2011), "An Overview of the Determinants of Financial Volatility: An Explanation of Measuring Techniques", ***Modern Applied Science*** Vol. 5, No. 5; October

Daniels, Bobbie W. and Booker , Quinton , 2011," Research Report : The effects of audit firm rotation on perceived auditor independence and audit quality," ***Research in Accounting Regulation*** 23

Dao, M., & Pham, T. (2014). Audit tenure, auditor specialization and audit report lag. ***Managerial Auditing Journal***, 29(6),

Dao, Mai, and Pham, Trung (2014) , "Audit tenure, auditor specialization and audit report lag" ***Managerial Auditing Journal*** , Vol. 29 No. 6.

DeAngelo, Linda Elizabeth . (1981b). Auditor size and audit quality. ***Journal of Accounting & Economics***, 1.

DeAngelo, Linda Elizabeth .(1981a). Auditor size and audit quality. ***Journal of Accounting and Economics***, 3.

DeFond, M. L., Raghunandan, K., and Subramanyam, K. R. (2002). Do non–audit service fees impair auditor independence? Evidence from going concern audit opinions. ***Journal of accounting research,*** 40(4).

Dunn, K.A. & Mayhew, B.W. (2004). Audit firm industry specialization and client disclosure guilty. "***Review of Accounting Studies*** 9http://dx.doi.org/10.1023/B:RAST.0000013628.49401.69

Dunn, K.A. and Mayhew, B.W. (2004), "Audit firm industry specialization and client disclosure quality", ***Review of Accounting Studies***, Vol. 9 No. 1,PP: 35-58.

Elliott, R. K and P. D. Jacobson. 1998. Audit independence. ***The CPA Journal*** (December)

European Commission. 2011. Proposal for a regulation of the European Parliament and of the council on specific requirements regarding statutory audit of public interest entities. ***European Commission***: Brussels, Belgium.

Fadhila, Aldiena Bunga (,2014) ," Does Audit Tenure, and Audit Firm Industry Specialization Influence Audit Quality?: Evidence From The Manufacturing Industry in Indonesia" , THE ***INDONESIAN JOURNAL OF ACCOUNTING RESEARCH*** Vol. 17, No. 3, Sep

Fairchild, R. (2008). "Does audit tenure lead to more fraud? A game theoretic approach". Retrieved from http//papers.ssrn.com on 2nd January 2011

Fernando ,Guy D . ; Abdel-Meguid , Ahmed M. and Elder ,Randal J. 2010, "Audit quality attributes, client size and cost of equity capital , " ***Review of Accounting and Finance*** Vol. 9 No. 4,

Gaver, Jennifer J. and Steven Utke (2019) Audit Quality and Specialist Tenure. ***The Accounting Review*** Vol. 94, No. 3 , May .

Geiger, M., Raghunandan, K., 2002. Auditor tenure and audit reporting failures. ***Auditing: A***

Journal of Practice and Theory 21 (1),

Ghosh, A., Moon, D., 2005. Auditor tenure and perceptions of audit quality. ***The Accounting Review*** 80 (2)

Ghosh, Al (Aloke) and Moon, Doocheol, Auditor Tenure and Perceptions of Audit Quality. Office of Economic Analysis, The Securities and Exchange Commission ***Working Paper***. ***Available at SSRN:*** https://ssrn.com/abstract=385880 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.385880

Ghosh, Aloke and Moon, Doocheol (2005) ," Auditor Tenure and Perceptions of Audit Quality ", ***The Accounting Review***, VOL.80 NO.2 April

Ghosh, Aloke and Moon, Doocheol (2005) ," Auditor Tenure and Perceptions of Audit Quality ", ***The Accounting Review***, VOL.80 NO.2

Givoly, D. and Palmon, D. (1982), "Timeliness of annual earnings announcements: some empirical evidence", ***The Accounting Review***, Vol 57 No. 3,

Gramling, A., & Stone, D. (2001). Audit firm industry expertise: A review and synthesis of the archival literature. ***Journal of Accounting Literature***, 20

Green, W. (2008), "Are industry specialists more efficient and effective in performing analytical procedures? A multi-stage analysis", ***International Journal of Auditing***, Vol. 12 No. 3,

Gul, A. F., Jaggi, B., & Krishnan, G. (2007). Auditor Independence: Evidence on the Joint Effects of Auditor Tenure and Nonaudit Fees. ***Auditing***, 26(2), 117-142.

Gul, F. A., Fung, Y. K., & Jaggi, B. (2009). Earnings quality: Some evidence on the role of auditor tenure and auditors' industry expertise. ***Journal of Accounting and Economics***, 47(3),

Gul, F. A., J. B. Kim, and A. A. Qiu.(2010). Ownership concentration, foreign shareholding,

audit quality, and stock price synchronicity: Evidence from China. ***Journal of Financial Economics***, 95 (3): 425–442

Habib, Ahsan (2011) "Audit firm industry specialization and audit outcomes: Insights from academic literature", ***Research in Accounting Regulation*** 23 .

Habib, A. and Bhuiyan, M.B.U. (2011), "Audit firm industry specialization and the audit report lag", ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***, Vol 20 No. 1,

Habib, A., Jiang, H. & Zhou, D. (2014). Audit quality and market pricing of earnings and earnings components in China.", ***Asian Review of Accounting***, 22(1),. http://dx.doi.org/10.1108/ARA-05-2013-0034

Hammersley, J. S. 2006. Pattern identification and industry-specialist auditors. ***The Accounting Review 81 (2):*** https://doi.org/10.2308/accr.2006.81.2.309

Healy, P., A. Hutton, and K. Palepu. 1999. Stock performance and intermediation changes surrounding sustained increases in disclosure. ***Contemporary Accounting Research***: Volume16, Issue3 , Fall

Hegazy, M., A. Al Sabagh and R. Hamdy. 2015. The effect of audit firm specialization on earnings management and quality of audit work. ***Working paper*** available.on: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2723531

Hogan, C., & Jeter, D. (1999). Industry specialization by auditors. ***Auditing:A Journal of Practice and Theory,*** 18(1),PP: 1-17 .

Hoyle, Joe.. 1978. Mandatory Auditor Rotation: The Arguments and an Alternative. ***Journal of Accountancy*** , May , VOL. 145 issue (5)

Jackson, A. B., M. Moldrich, and P. Roebuck. (2008). Mandatory audit firm rotation and audit quality. ***Managerial Auditing Journal***, 23(5),

Jere R. Francis, Kenneth Reichelt and Dechun Wang,(2005) " The Pricing of National and City-Specific Reputation for Industry Expertise in the US Audit Market", ***The accounting Review***, Vol. 80.No.1 PP:113-136

Jiang, Like and Jeny, Anne and Audousset-Coulier, Sophie. Who are Industry Specialist Auditors?. (January 10, 2012). ***CAAA Annual Conference 2012***. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract= 1984960 or http:// dx.doi.org/10.2139/ssrn.1984960

Jiang, Like and Jeny, Anne and Audousset-Coulier, Sophie.(2012), " Who are Industry Specialist Auditors?".(January 10, 2012).***CAAA Annual Conference 2012***. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract= 1984960 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1984960

Johnson, V., Kurana, I., Reynolds, K., 2002. Audit-firm tenure and the quality of financial reports. ***Contemporary Accounting Research*** 19 (4),

Jorjani ,Mehran and Gerayeli, Mehdi Safari (2018)," Auditor Tenure and Stock Price Volatility: The Moderating Role of Auditor Industry Specialization", ***Australasian Accounting, Business and Finance, Journal***, Volume 12 , Issue 1

Jorjani, Mehran and Gerayeli, Safari, Mehdi, 2018 "Auditor Tenure and Stock Price Volatility: The Moderating Role of Auditor Industry Specialization", **Australasian Accounting**, **Business and Finance Journal**, 12(1),

Kato, R., H. Semba, and Frendy. 2016. Influence of the audit market shift from big 4 to big 3 on audit firms' industry specialization and audit quality: Evidence from Japan. ***Academy of Accounting and Financial Studies Journal*** 20 (3): 62-83.

Kinney, W., and L. McDaniel. 1996. How to improve the effectiveness of substantive analytical procedures. ***CPA Journal*** 66 (4): 52–4.

Knapp, Martin. 1991. Factors that audit committees use as surrogates for audit quality. ***Auditing: A Journal of Practice and Theory*** 10 (1)

Krishnan, Gopal V. 2003. Does big 6 auditor industry expertise constrain earnings management? ***Accounting Horizons***, 17, supplement ,

Lee, H.-Y., Mande, V. and Son, M. (2009), "Do lengthy auditor tenure and the provision of non-audit services by the external auditor reduce audit report lags?", ***International Journal of Auditing***, Vol. 13 No. 2,

Levitt, A. (2000). "Renewing the covenant with investors". Speech before the New York University Center for Law and Business, May 10, 2000

Libby, R. and D. M. Frederick. (1990). Experience and the ability to explain audit findings. ***Journal of Accounting Research,*** 28(2),

LIM, Chee Yeow; TAN, Hun-Tong; and CHENG, Qiang . (2010)." Does Auditor Tenure Improve Audit Quality? Moderating Effects of Industry Specialization and Fee Dependence" **Contemporary Accounting Research**. 27, (3).

Liu ;Wei (2012) , "***Audit Tenure, and In formativeness of Earnings: New Zealand Evidence",*** . (Unpublished Dissertation), Auckland University of Technology, New Zealand

Loebbecke, J. K., Eining, M. M., & Willingham, J. J. (1989). Auditors' experience with material irregularities: Frequency, Nature, and detectability. ***Auditing: A Journal of Pracice & Theory***,

Lowensohn, S., Johnson, L.E., Elder, R., & Davies, S.P. (2007). Auditor Specialization,

Perceived Audit Quality, and Audit Fees in the Local Government Audit Market ***Journal of Accounting and Public Policy*** Volume 12, no. 1, 2018 76 of Accounting and Public Policy, 26(6) https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2007.10.004

Lu, T. & Sivaramakrishnan, K. (2009). Mandatory audit firm rotation: fresh look vs poor knowledge. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 28,

Magee, R., Tseng, M., 1990. Audit pricing and independence. ***The Accounting Review*** 65 (2),

Maher, Michael W.; Tiessen, Peter; Colson, Robert and Broman, Amy J. (1992) , " Competition and Audit Fees "***the Accounting Review***, Vol.67 ,No.1

Maletta, M. and A. Wright. 1996. Audit evidence planning: An investigation of industry error characteristics. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory*** 15(1):

Manita, R. and N. Elommal. (2010). The quality of audit process: An empirical study with audit committees. ***International Journal of Business***, 15(1),

Manry,David L. Samuel,L. Tiras,Clark. M,Wheatley. (2008). The Influence of Interim Auditor Reviews on the Association of Returns with Earnings. ***The Accounting Review***. 68(1)

Mautz, R. K., Sharaf, H. A. 1961. The philosophy of auditing. American Accounting Association Monograph, No. 6. Sarasota, FL, American Accounting Association

Minutti – Meza , Miguel (2013) " Does Auditor Industry Specialization Improve Audit Quality?" ***Journal of Accounting Research*** Vol. 51 No. 4 September

Minutti – Meza , Miguel " Does Auditor Industry Specialization Improve Audit Quality?" ***Journal of Accounting Research*** Vol. 51 No. 4 September 2013

Minutti-Meza, M. (2010). ***Using peer Firms to Examine Whether Auditor Industry Specialization Improves Audit Quality and To Enhance Expectation Models for Analytical Audit Procedures***. (unpublished Dissertation). Available at University of Toronto Research Repository. http://hdl.handle.net/1807/31867

Minutti-Meza, M. (2010). Using peer Firms to Examine Whether Auditor Industry Specialization Improves Audit Quality and To Enhance Expectation Models for Analytical Audit Procedures. (Dissertation). Available at University of Toronto Research Repository. http://hdl.handle.net/1807/31867

Nashwa, G. (2004). Auditor rotation and the quality of audits. ***The CPA Journal***, 74 (12)

Neal, T., Riley, R., 2004. Auditor industry specialist research design. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory*** 23, 169–177

Newman, D. P., Patterson, E. R., & Smith, J. R. (2005). The role of auditing in investor protection. ***The Accounting Review***, 80(1),

Owhoso, V. E., W. F. Messier, and J. G. Lynch. 2002. Error detection by industry specialized teams during sequential audit review. ***Journal of Accounting Research*** 40 (3): https://doi.org/10.1111/1475-679X. 00075

Pauline, W.Y. (2007). ***Management Ownership Structure, Audit Quality and Impairment of Assets: Evidence from China***. Doctoral Dissertation, Hong Kong Polytechnic University

PCAOB. 2011. Concept release on auditor independence and audit firm rotation. ***Release No. 2011-006***. Washington, DC: PCAOB.

Phaiboon, R., Krittaya, S., Teerapron . (2011), " The effect of audit specialization on audit quality: an empirical study of tax auditors in Thailand ", ***Review of Business Research*** , Vol. 11 , Issue. 4 ,

Pierre K. St and Anderson J.A. (1984). An Analysis of the Factors Associated with Lawsuits Against Public Accountants. ***The Accounting Review***, 59(2)

Rajgopaland, Shiva Venkatachalam, Mohan , (2011) , " Financial reporting quality and idiosyncratic return volatility" , ***Journal of Accounting and Economics*** , Volume 51, Issues 1–2, February

Roll, R. (1988). R2. The Journal of Finance, 43 (3): 541–566. https://doi.org/10.1111/j.1540-6261.1988.tb04591.x https://doi.org/10.2307/2328183

Romanus, Robin N; Maher, John J; Fleming, Damon M,(2008)," Auditor Industry Specialization, Audit-or Changes, and Accounting Restatements", ***Accounting Horizons***; 22.-4 : 389-413

Ryan, S. G., R. H. Herz, T. E. Iannaconi, L. A. Maines, K. Palepu, C. M. Schrand, D. J. Skinner, and L. Vincent. 2001. Commentary. SEC Auditor Independence Requirements: AAA Financial Accounting Standards Committee. ***Accounting Horizons*** 15:

Schauer, Paul C. (2002). The Effects of Industry Specialization on Audit Quality: An Examination Using Bid-Ask Spreads. ***Journal of Accounting and Finance Research***. 10(1)

Securities and Exchange Commission (SEC), 2000. Final Rule: Revision of the Commission's Auditor Independence Requirements. ***Securities and Exchange Commission***, Washington, DC.

Securities and Exchange Commission (SEC). 2001. ***Final Rule: Revision of the Commission's Auditor Independence Requirements*** File No. S7-13-00.

Simon, D., Francis, J., 1988. The effects of auditor change on audit fees: Tests of price cutting and price recovery. ***The Accounting Review*** 63 (2).

Siregar, S. V., F. Amrullah, A. Wibowo, and V. Anggraita. (2012). Audit tenure, auditor rotation, and audit quality: The case of Indonesia. ***Asian Journal of Business and Accounting***, 5(1),

Solomon, I., Shields, M., Whittington, R. 1999. What do industry-specialist auditors know? ***Journal of Accounting Research***, 37, September

Solomon, I., Shields, M., Whittington, R. 1999. What do industry-specialist auditors know? ***Journal of Accounting Research***, 37,

Stanley, Jonathan Dand DeZoort , F. Todd (2007), " Audit firm tenure and financial restatements: An analysis of industry specialization and fee effects" , ***Journal of Accounting and Public Policy*** 26

Stanley, Jonathan Dand DeZoort , F. Todd , (2007) " Audit firm tenure and financial restatements: An analysis of industry specialization and fee effects" , ***Journal of Accounting and Public Policy*** 26

Su,Lixin ., Zhao, Xuezhou. and Zhou, Gaoguang . (2016). Auditor Tenure and Stock Price Idiosyncratic Volatility: The Moderating Role of Industry Specialization, ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 35 (2),

Tavakolnia; Esmail and Makrani, Seyed Vali Mostafavi (2015) ,"Auditor Industry Specialization and Market Valuation of Earnings and Earnings Components: Empirical Evidence from Companies Listed in Tehran Stock Exchange", ***Accounting and Finance Research*** Vol. 4, No. 4

Thongchai , C., Ussahawanitchakit , P. (2015) , " Audit specialization and audit success: an empirical investigation of certified public accountants (CPAs) in Thailand " , ***The Business and Management Review***, Vol. 7, No . 1 , pp. 395 – 407 .

Vanstraelen, A. (2000). Impact of renewable long-term audit mandates on audit quality, ***European Accounting Review,*** 9(3),

Walker P.L. Lewis B.L. and Casterella J.R., (2001). Mandatory auditor rotation: Arguments and current evidence. ***Accounting Enquiries***, 10(2).

Watkins, A. L., W. Hillison, and S. E. Morecroft (2004). Audit quality: A synthesis of theory and empirical evidence

Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1983). Agency problems, auditing, and the theory of the firm: Some evidence. ***Journal of Law & Economics***, 26(3),

Zhang, B., & Emanuel, D. (2008). The provision of non-audit services and earnings conservatism: Do New Zealand auditor compromise their independence? ***Accounting Research Journal,*** 21(2),